اليهود في البرلمان المصري

١٩٢٤ – ١٩٥٢ م

إعـــداد

دكتور/عبد الله خطاب عبد العظيم هباله

أعطي دستور ١٩٢٣ الطوائف والأقليات ضمانات جديدة بإقرار مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ، وبنصه علي حرية الرأي والصحافة والتعليم ، كما كفل لهم تسوية أحوالهم الشخصية علي حسب تقاليدهم وعلي يد سلطاتهم الدينية [١].

وكانت أسرة قطاوي Cattaui من أقوي العائلات اليهودية وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد المصري ، كما كانت علي صلة قوية ومتينة بالسلطة الحاكمة ، وقد سيطرت هذه العائلة علي رئاسة الطائفة اليهودية بالقاهرة لوقت طويل . ولعب أفراد العائلة دوراً بارزاً في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي ، ووصل أفراد منهم إلي كراسي الوزارة والمجالس النيابية والوظائف الحكومية الكبرى . وعلي الرغم من قلة عدد اليهود في صعيد مصر ، إلا أن نفوذهم كان قوياً نتيجة سيطرتهم علي شركة وادي كوم أمبو؛ مما مكنهم من دخول مجلس النواب والشيوخ واستمرارهم في المجلس لعدة دورات [٢].

الزعامات اليهودية البرلمانية ١٩٢٤ – ١٩٥٢ :

قبل أن نلقي الضوء علي اليهود في البرلمان في الفترة المعنية بالدراسة ، فإننا سوف نتعرض للزعامات اليهودية البرلمانية التي مارست الحياة النيابية علي النحو التالي :

يوسف أصلان قطاوي باشا : ولد بالقاهرة سنة ١٨٦١ وتلقي علومه في مدارسها، ثم أتمها في مدرسة سنترال الهندسة العليا بباريس سنة ١٨٨٢. وعمل بعض الوقت في وزارة الأشغال ثم سافر إلي مورافيا بالتشيك لدراسة صناعة السكر وتكريره ، وعيّن بعد هذه الدراسة مديراً لمصنع السكر في دبرشين بالمجر . وتولي رئاسة الجمعية الزراعية السلطانية[٣] ، وأنعم عليه برتبة الباشوية سنة ١٩١٢ [٤] . وتولي خلال الحرب العالمية الأولي رئاسة الجمعية العلمية التي نيط بها العناية بشئون الزراعة وكان نائباً لرئيس

جمعية الري المصرية [٥] . وعضواً عاملاً بلجان المصالح العامة وأهمها لجنة التجارة والصناعة[٦] . وشارك في اللجنة الثلاثية للإشراف على اتحاد الصناعات المصري [٧] .

وقد عيِّن في الجمعية التشريعية عن التجار[٨] ، وكانت هذه أول جمعية يعيَّن فيها عضو يهودي في البرلمان المصري منذ ظهور فكرته في عهد الخديوي إسماعيل[٩] . وانتخب عضواً في لجنة مشروعات نظارة المالية ولجنة درس المشروعات والاقتراحات [١٠] . وكان ضمن الوفد الرسمي الذي سافر إلى لندن لمفاوضة اللورد كيرزون Curzon سنة ١٩٢٢ [١١] ، وضمن لجنة وضع مبادئ الدستور وقانون الانتخاب التي ألفتها وزارة عبد الخالق ثروت باشا في السنة نفسها [١٢].

وفاز في انتخابات مجلس النواب عن دائرة كوم أمبو سنة ١٩٢٤ [١٣] و١٩٢٥ [١٤] . وكان رئيساً للجنة المالية وعضو لجنة الأشغال بالهيئة النيابية الأولى [١٥]. وانتخب رئيساً للطائفة الإسرائيلية سنة ١٩٢٤ [١٦] ، كما انتخب رئيساً للغرفة التجارية المصرية بالقاهرة [١٧] ، ورئيس جمعية مصر للدراسات التاريخية اليهودية التي تأسست سنة ١٩٢٥ [١٨] .

وكان وزيراً للمالية في وزارة أحمد زيور باشا الأولى في الفترة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ – ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ووزيراً للمواصلات في وزارته الثانية في الفترة ١٣ مارس ١٩٢٥ – ٧ يونيه ١٩٢٦[١٩] ، غير أنه استقال منها في مايو سنة ١٩٢٥ لأنه مر على منزل سعد زغلول باشا يوم عيد الفطر وترك بطاقة لتهنئته ، فاعتبرت هذه الزيارة عملاً عدائياً للسراي [٢٠].

وكان عضواً بمجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين [٢١] ، ثم عضواً بمجلس إدارة حزب الاتحاد[٢٢] . ورئيساً للمجلس الأعلى للمواصلات سنة ١٩٢٧ ، ورئيساً للوفد البرلماني المصري الذي اشترك في المؤتمر

البرلماني الدولي للتجارة [٢٣] في ريودي جانيرو عاصمة البرازيل بذات السنة ، وفي فرساي بباريس سنة ١٩٢٨ [٢٤].

وعيّن عضواً بمجلس الشيوخ في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ [٢٥] ، وانتخب عضواً في لجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك وكذلك لجنة المواصلات بدوري الانعقاد الخامس (١٧ نوفمبر ١٩٢٧- ٢٨ يونيه ١٩٢٨) والسادس (١١ يناير -٢٣ يونيه ١٩٣٠) [٢٦] . وخرج من المجلس بعد الاقتراع الذي أجري في ١٢ مارس سنة ١٩٣٠[٢٧] ، ثم عيّن في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١ مرة أخري[٢٨]. وانتخب عضواً بلجنة المحاسبة في دور الانعقاد السابع (٢٠ يونيه – ٢١ يوليو ١٩٣١) [٢٩]. كما انتخب بذات اللجنة في دور الانعقاد الثامن (١٧ديسمبر ١٩٣١ – ٧ يوليو ١٩٣٢) إلي جانب لجنة المالية التي انتخب رئيساً لها [٣٠] . وظل رئيساً للجنة المالية في دوري الانعقاد التاسع (١٥ ديسمبر ١٩٣٢ – ٢٧ يونيه ١٩٣٣) والعاشر (١٤ ديسمبر ١٩٣٣ – ٢٨ يونيه ١٩٣٤)[٣١] إلي جانب انتخابه بالدور الأخير في لجنة الأشغال[٣٢]. وظل بالمجلس حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ثم عيّن في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ [٣٣] . واستقال في ٦ يوليو سنة ١٩٣٨ لظروف صحية [٣٤] .

وكان مديراً للعديد من الشركات منها شركة وادي كوم أمبو[٣٥] ، وشركة أسواق الخضر المركزية المصرية المساهمة [٣٦]. وعضواً بمجلس إدارة بنك مصر، وأحد الثمانية الذين وقّعوا عقد تأسيسه[٣٧] . وعضو بنك سوارس [٣٨] ، والبنك التجاري المصري ، والبنك العقاري المصري ، وشركة مياه القاهرة ، وشركة طنطا للمياه المساهمة ، وشركة أراضي الشيخ فضل العقارية ، وجراند هوتيل ، والشركة العامة للري ، والشركة المساهمة لسنترال مصر ، وشركة الإيموبيليا بالقاهرة ، والشركة العقارية المصرية ، وشركة الاتحاد العقاري المصري ، وشركة التبريدات المصرية ، وشركة

السكر ، وشركة سجاير جناكليس ، وشركة استخراج النبيذ من كروم إخوان جناكليس .

وقد ألَّف العديد من الكتب منها الخديوي إسماعيل ودَين مصر و إلي ابني وطبيعة الأراضي المصرية [٣٩] ولمحة إلي تاريخ الأمة المصرية بالفرنسية [٤٠] . وأوصي بتوزيع مبالغ علي المؤسسات والمعاهد الخيرية مساعدةً لها علي القيام بمهمتها قدِّرت بـ ٢٥٠٠ جنيه كانت علي النحو التالي[٤١] :

المستشفي الإسرائيلي	٥٠٠ جنيه
المدارس الإسرائيلية	٥٠٠ جنيه
الجمعية الخيرية الإسلامية	٥٠٠ جنيه
الجمعية الخيرية الإسرائيلية	٢٥٠ جنيه
فقراء اليهود	٢٠٠ جنيه
فقراء كوم أمبو	١٠٠ جنيه
الجمعية الخيرية القبطية(الأنبا يؤنس)	١٠٠ جنيه
الهلال الأحمر	١٠٠ جنيه
إعانة الحرب البريطانية	١٠٠ جنيه
مدرسة الأيتام	٧٥ جنيه
ملجأ ميمونيد	٥٠ جنيه
بطركخانة الروم الكاثوليك	٥٠ جنيه
اللجنة الفرنسية الحرة	٥٠ جنيه
شتي	٥٠ جنيه

وتوفي في ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ [٤٢] .

أصلان قطاوي بك : شقيق يوسف أصلان ولد في الإسكندرية سنة ١٨٩٠[٤٣] . وعيِّن عضواً بمجلس الشيوخ في ١٠ مايو سنة ١٩٣٨ [٤٤] .

وانتخب بلجنة التجارة والصناعة وكذلك بلجنة الحسابات في دوري الانعقاد الخامس عشر (١٨ نوفمبر ١٩٣٩ -٥ نوفمبر ١٩٤٠) والسادس عشر (٤ نوفمبر ١٩٤٠ – ١٨ أكتوبر ١٩٤١) [٤٥] . وظل بالمجلس حينما أجريت القرعة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ [٤٦] ، وانتخب بلجنة الخارجية ولجنة التجارة والصناعة ولجنة الحسابات في دوري الانعقاد السابع عشر (١٥ نوفمبر ١٩٤١ -٩ سبتمبر ١٩٤٢) والثامن عشر (١٩ نوفمبر ١٩٤٢ – ١٥ يوليو ١٩٤٣) [٤٧] ، كما انتخب بلجنة الخارجية ولجنة التموين ولجنة التجارة والصناعة في دوري الانعقاد التاسع عشر (١٨ نوفمبر ١٩٤٣ – ٩ أغسطس ١٩٤٤)و العشرين (١٨ يناير ١٩٤٥ – ٧ أغسطس ١٩٤٥)[٤٨]. وانتهت مدة نيابته في ٧ مايو ١٩٤٦ ، وأعيد تعيينه في ذات التاريخ [٤٩] ، وانتخب بلجنة الزراعة ولجنة التجارة والصناعة في دور الانعقاد الحادي والعشرين (١٢ نوفمبر ١٩٤٥ -٢٥ يوليو ١٩٤٢) [٥٠] ، كما انتخب بلجنة التجارة والصناعة ولجنة الشئون البلدية والقروية في دور الانعقاد السادس والعشرين (١٦ نوفمبر ١٩٥٠ -١٧ أكتوبر ١٩٥١) [٥١].

وكان عضواً في المجلس الحسبي العالي عن الطائفة الإسرائيلية[٥٢]، ورئيساً لمجلس الطائفة الإسرائيلية بدلاً من شقيقه يوسف أصلان قطاوي باشا الذي توفي في ١٢ مايو سنة ١٩٤٢[٥٣] ، وعمل على خدمة المدارس والمؤسسات الخيرية الإسرائيلية في القاهرة [٥٤] . وكان من رجال الأعمال الذين لهم خبرة واسعة في الشئون المالية والاقتصادية [٥٥] ، حيث عمل سكرتيراً عاماً لأراضي الدومين ، ومدير شركة أراضي الرهن العقاري، ومندوباً عن الحكومة المصرية في البنك الأهلي المصري[٥٦]، ولجنة الأملاك المشتركة بقناة السويس[٥٧] ، وعضو الشركة العقارية المالية المصرية ، وشركة التأمين الأهلية المصرية[٥٨] ، وشركة أراضي الشيخ فضل العقارية ، وشركة الاتحاد العقاري المصري ، وشركة أسواق الخضر المركزية المصرية

المساهمة [٥٩] ، والشركة الزراعية بمصر ، وشركة بواخر البوستة الخديوية، وشركة التبريدات المصرية ، وشركة الملح والصودا المصرية ليمتد ، وشركة الملح المتحدة ليمتد ، وشركة نسطور جانكليس للسجاير ، وشركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية ، وشركة النسيج والحياكة المصرية ، والشركة المساهمة للمحاريث والهندسة ، والشركة المالية والصناعية المصرية لإنتاج الأحماض الكيماوية[٦٠] ، وشركة الأراضي والمباني المصرية ، وشركة الملاحة الفرعونية ، وشركة استاندرد أويل أوف إيجبت ، وبنك الائتمان الزراعي [٦١] .

رينيه يوسف أصلان قطاوي بك : ولد في سبتمبر سنة ١٨٩٦ [٦٢] ، وتلقي تعليمه بالمدارس الفرنسية بالقاهرة ، وأتمه في فرنسا . وعيِّن بعد عودته موظف حكومي في القصر الملكي ، واشتغل بصفة خاصة في مكتب القصر[٦٣]. وسمح له الملك فؤاد بمراجعة مكتبته ومستنداته ، وكان من أثر ذلك أن ألَّف كتاباً ضخماً في أربع مجلدات عن حكم محمد علي في ضوء الوثائق الروسية[٦٤] . كما ألَّف كتاباً آخر عن حرب مصر وتركيا ضد روسيا سنة ١٨٥٤ [٦٥] .

وفاز بالترشيح في انتخابات ١٩٣٨[٦٦] و ١٩٤٢ [٦٧] و ١٩٤٥ لمجلس النواب عن دائرة كوم أمبو[٦٨] ، وكان عضواً بلجنة الشئون الخارجية بالمجلس في الهيئتين النيابيتين السابعة (١٢ أبريل ١٩٣٨ – ٣ فبراير ١٩٤٢) والثامنة (٣٠ مارس ١٩٤٢ –٩ أغسطس ١٩٤٥) [٦٩] ، وعضو ذات اللجنة إلي جانب لجنة شئون القطن والمحاصيل في الهيئة النيابية التاسعة (١٨ يناير ١٩٤٥ – ٨ أغسطس ١٩٤٩) [٧٠] . وعضو الوفد المصري في المؤتمر البرلماني الدولي بأوسلو بالنرويج في أغسطس سنة ١٩٣٩[٧١] ، كما عيِّن عضواً بالمجلس الاقتصادي ، وبالمجمع العلمي المصري ، وبالجمعية الجغرافية الملكية [٧٢] ، وبالجمعية الزراعية

الملكية[٧٣].

وكان له خبرة واسعة في الشئون الاقتصادية ، حيث عمل مديراً لشركة وادي كوم أمبو ، وشركة عموم مصانع السكر والتكرير المصرية ، وشركة أسواق الخضر المركزية المصرية المساهمة عقب وفاة والده يوسف أصلان قطاوي باشا ، وعضو الشركة المساهمة للمحاريث والهندسة ، والبنك العقاري المصري ، والبنك البلجيكي الدولي ، وشركة أراضي الشيخ فضل العقارية ، وشركة فنادق مصر العليا [٧٤].

وهو من مؤسسي جمعية مصر للدراسات التاريخية الإسرائيلية ورئيسها بعد وفاة والده[٧٥] ، ورئيس جمعية الإصلاح الإسرائيلية [٧٦]، وعضو مجلس الطائفة الإسرائيلية وعضو لجنة مدارسها المجانية[٧٧]. وعمل علي نشر التعليم في كوم أمبو ، وإطعام طلبة المدارس والقضاء علي مرض البلهارسيا بها ، وتوفير مياه الشرب النقية[٧٨] .

يوسف دي بتشوتو بك : ولد في أبريل سنة ١٨٧٢ بالإسكندرية ، وترك المدرسة في سن الخامسة عشرة للعمل بإحدى المحلات التجارية [٧٩]. وظل كذلك حتي فتح في سنة ١٨٩٦ محلاً تجارياً لحسابه الخاص يبيع فيه البضائع القطنية باسم محل إخوان بتشوتو وشركائهم[٨٠]. وأنعم عليه برتبة البكوية سنة ١٩٢٢ [٨١] . وكان عضواً بحزب الوفد [٨٢] .

وعيّن عضواً بمجلس الشيوخ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ [٨٣] ، وانتخب بلجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك في أدوار الانعقاد الأول (١٥ مارس –١٠ يوليو ١٩٢٤) والثالث (١٠ يونيه –٢٠ سبتمبر ١٩٢٦) والرابع (١٨ نوفمبر ١٩٢٦ –١٤ يوليو ١٩٢٧) والخامس (١٧ نوفمبر ١٩٢٧ – ٢٨ يونيه ١٩٢٨) والسادس (١١ يناير – ٢٣ يونيه ١٩٣٠) [٨٤] . وظل بالمجلس حينما أجريت عملية القرعة في ١٢ مارس سنة

١٩٣١[٨٥].

وعيِّن عضواً بالمجلس الاقتصادي في أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ [٨٦]. وكان رئيساً لجمعية تجار الواردات [٨٧] ، وعضو مجلس إدارة غرفة الإسكندرية التجارية المصرية [٨٨] ، وعضو مجلس إدارة صندوق الخصم والتوفير ، وقاضياً محلَّفاً بالمحكمة الأهلية المختلطة والشرعية الإسرائيلية[٨٩] ، ورئيساً لمحفل أبناء العهد ، ووكيلاً لمجلس الطائفة الإسرائيلية بالإسكندرية ورئيس لجنة مدارسها المجانية[٩٠] ، وأسَّس محفل بني بريت في الإسكندرية [٩١] ، وله عدة بحوث اقتصادية كان ينشرها في الصحف . وتوفي في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٨ [٩٢].

موقف اليهود من القضايا الاقتصادية :

اهتم اليهود بالقضايا الاقتصادية في البرلمان بشكل كبير لارتباطها بالمصلحة الوطنية بصفة عامة والمصلحة الشخصية بصفة خاصة . وجاءت المواصلات في مقدمة تلك القضايا، فعند مناقشة مجلس الشيوخ لميزانية وزارة المواصلات (باب ٨- السكك الحديدية) في أبريل سنة ١٩٢٨ أيد يوسف بتشوتو بك رأي العديد من الأعضاء بالمجلس حول ضرورة تخفيض أجرة نقل البضائع والركاب ، ولكن لا إلي الحد الذي يطالبون به من جعلها مساوية لما كانت عليه الحال قبل سنة ١٩١٤ بل إلي حد يتفق مع نسبة ارتفاع أسعار المعيشة في الوقت الحالي . وأضاف أن الحكومة تأخرت في إنجاز التعريفة الحالية تسع سنوات ، وقد تتأخر أيضاً تسع سنوات أخري ، وهو ما يؤدي إلي حدوث ضرر علي الأهالي وعلي مصلحة السكة الحديد نفسها . وطالب أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية بتحديد الموعد الذي سيتم فيه تعديل التعريفة . وقد رد وكيل وزارة المالية علي ذلك بأنه ليس لديه علم بأن التعريفة بقيت عدة سنوات ، وكل ما يعلمه هو أن اللجنة الخاصة بالنظر في تعديل التعريفة قد شكِّلت منذ شهور قليلة وأن تعريفة

البضائع كبيرة وتشمل عدة آلاف من أصناف البضائع المختلفة فيقتضي بحثها النظر في كل صنف علي حده ويلزم معرفة الحد الذي يمكن أن يتأثر به نقله بالسكك الحديدية من مزاحمة طرق النقل النهرية . وأضاف بأنه يجب ملاحظة مقدار الحاجة لكل صنف وما يقتضي من التعضيد فيما يختص بحاجات الصناعة . وأنه يجب تقدير الظروف بالنسبة لكل صنف علي حده وهي مسائل ليست بالهينة ، ولا هي مما يمكن إتمام بحثه في جلسات قليلة بل تقتضي بحثاً طويلاً يحتاج فيه للرجوع إلي إحصائيات مختلفة من قبل الحرب وبعده وإلي معرفة ما ينقل من هذه الأصناف بطريق الملاحة النهرية ومعرفة المتَّبع في البلاد الأخرى ، وأن كل هذا يحتاج إلي وقت طويل ، ولذلك يجب أن يعطي للجنة الوقت الكافي .

وقد رد النائب علي ذلك بأن لديه من المعلومات الثابتة رسمياً أن مصلحة السكك الحديدية تبحث في تغيير التعريفة منذ سنة ١٩١٩ ، وهي عرضة في أثناء ذلك لتصرُّف المستخدمين بالزيادة والنقص فيها دون أية مراجعة . وانتهت تلك المناقشة بأن وعد وكيل وزارة المالية النائب بتبليغ ملاحظاته لوزير المواصلات [٩٣].

وفي ٢١ أبريل من نفس السنة تقدم النائب ذاته بسؤال إلي مكرم عبيد أفندي وزير المواصلات عما تم في مشروع خط السكة الحديدية المراد إنشاؤه من سيدي غازي [٩٤] إلي سيدي سالم ومنها إلي فوة [٩٥] ومطوبس[٩٦] ماراً علي كوبري إدفينا [٩٧] واتصالها بالبصيلي خط رشيد الإسكندرية نظراً لما لهذا الخط من أهمية كبيرة في عمار تلك الجهات لاسيما وأن طوله لا يزيد عن ٥٥ كيلومتراً تقريباً ، لاتصاله بباقي خطوط السكك الحديدية ؟ وقد رد الوزير علي هذا السؤال بأنه تحقيقٌ لرغبة النائب وبعض نواب الإسكندرية بهذا الخصوص توافق الوزارة علي إنشاء هذا الخط لما له من الأهمية الاقتصادية وستدرجه مصلحة السكك الحديد ضمن برنامجها

العام، وأن هذا الخط سيكون بين الخطوط الأولي التي تشرع الوزارة في إنشائها(٩٨).

وخلال مناقشة المجلس لميزانية وزارة المواصلات (باب ١٠- التليفون) في أبريل من نفس السنة أبدي النائب ذاته سروره عندما أعلن مكرم عبيد أفندي عن رغبته في تخفيض أجرة الترنك ، موضحاً أن ذلك سيؤدي إلي زيادة في الإيراد عملاً بالمبادئ الاقتصادية المعلومة وهي أنه كلما خفِّضت الأجور زادت الإيرادات (٩٩).

وأثناء مناقشة المجلس لميزانية السنة المالية ١٩٢٧/١٩٢٨ (فرع ٥- مصلحة البريد) لفت النائب ذاته نظر حسن مظلوم باشا المدير العام لمصلحة البريد إلي أن قيمة الأجرة السنوية لصناديق البوستة كانت قبل الحرب العالمية الأولي ستين قرش صاغ عن الصندوق ثم زيدت أثناء الحرب إلي جنيهين بسبب كثرة الطلبات وقلة الصناديق . وقد قبل التجار وقتئذ دفع تلك القيمة الفادحة نظراً للظروف الاستثنائية . علي أن تلك الظروف قد زالت الآن ومع ذلك بقيت قيمة الإيجار كما هي. كما لفت نظره أيضاً إلي أن كثرة الاشتراكات في الصناديق تعود علي المصلحة بالفائدة لما ينشأ عن ذلك من الوفر في أجور السعاة المكلَّفين بالتوزيع لأن المشتركين في الصناديق الخاصة يأخذون بريدهم بأنفسهم دون حاجة إلي سعاة المصلحة ورجاه أن يجعل قيمة الاشتراك جنيهاً واحداً عن السنة .

وقد رد المدير العام للمصلحة علي مسألة قيمة إيجار صناديق البريد الخاصة بأنها تتعلق بميزانية الإيرادات ووعد ببحث الرغبة التي أبداها النائب بكل عناية(١٠٠).

وفي أواخر فبراير سنة ١٩٣٩ تقدم رينيه قطاوي بك في مجلس النواب باقتراح تضمن زيادة طول رصيف محطة دراو ، وبرر اقتراحه بأن مدينة دراو من أهم مدن أسوان ، ويبلغ عدد سكانها ٢٤ ألف نسمة ، وأن

بها حركة تجارية ذات شأن ويتبعها سبعة بلاد . ولهذه الأهمية تقف عندها جميع القطارات الذاهبة إلي أسوان والعائدة منها . وعلي الرغم من ذلك ليس لمحطتها سوي رصيف واحد لا يتعدي طوله عربة البريد وإحدي عربات الدرجة الأولي أما باقي عربات القطار فتقف جميعها بعيدة عنه ويجد الركاب – خصوصاً النساء والأولاد – صعوبة كبيرة في الصعود إلي القطار أو النزول منه علاوة علي ما يتعرضوا له من الأخطار ، كما يصعب رفع العفش والأمتعة إلي العربات . وأضاف أن هذه المحطة المهمة ليس بها مظلة تقي ركابها العديدين أشعة الشمس المحرقة في فصل الصيف في تلك الجهة الحارة ، وأنه ليس بها مقاعد لراحة السيدات . وقد أحيل هذا الاقتراح إلي لجنة الاقتراحات والعرائض[١٠١]، ثم إلي لجنة المواصلات[١٠٢] ، التي نظرته بجلستها المنعقدة في ٣ مايو من نفس السنة بحضور مقدِّم الاقتراح ، والسكرتير العام لمصلحة السكك الحديدية مندوباً عن وزارة المواصلات ، والذي صرَّح بأن المصلحة لاحظت قصر طول رصيف محطة دراو ولديها مشروع قديم باطالته ، ولمَّا كان الأمر يستلزم هدم بعض مباني المصلحة بهذه المحطة ، فستقوم المصلحة بتنفيذ المشروع بمشتملاته في أول فرصة تسمح لها. وقد وافقت اللجنة علي هذا الاقتراح ورأت توجيه الرغبة إلي وزارة المواصلات لتنفيذه في ميزانية سنة ١٩٤٠/١٩٤١ إذا لم تسمح حالة ميزانية هذا العام بذلك . وأشارت علي المجلس بإحالة الاقتراح إلي وزارة المواصلات للعمل علي تنفيذه . وقد وافق المجلس علي ذلك [١٠٣].

وفي أواخر أبريل سنة ١٩٤١ تقدم النائب ذاته بسؤال إلي عبد المجيد إبراهيم صالح باشا وزير المواصلات حول تسهيل الملاحة في النيل والترع بعد تطهيرها ، ووضع العلامات والإرشادات التي ترشد إلي الطرق الملاحية الصالحة للملاحة خاصة بعد الضغط الشديد علي السكك الحديدية ؟ وقد أجاب الوزير علي هذا السؤال بأن السياسة التي اختطتها الوزارة فيما

يتعلق بالملاحة النهرية ترمي إلي توجيه عناية خاصة بالإتفاق مع وزارة الأشغال لتحسين سبل الملاحة في النيل والترع . وأنها سوف تعمل علي تذليل كل ما تستطيع تذليله من العقبات الفنية منها والمالية لتحقيق هذا الغرض (١٠٤).

وفي أول مايو سنة ١٩٤٨ تقدم أصلان قطاوي بك في مجلس الشيوخ بسؤال إلي إبراهيم دسوقي أباظة باشا وزير المواصلات حول نية الحكومة في إتمام الطريق المرصوفة الواقعة بين مرسي مطروح وسيوة في القريب العاجل ، والذي لم ينفَّذ إلا ثلثه ؟ وقد رد الوزير علي هذا السؤال بأنه تم رصف ٩٧ كيلو متر من جهة مرسي مطروح ، ويجري التمهيد والإصلاح في المنطقة الجبلية وطولها ثلاثة كيلومترات عند مدخل واحة سيوة . وسيجري رصف ١٦ كيلومتر أخري في هذا العام في حدود الاعتماد المفتوح بالميزانية ، وقدره ٣٠ ألف جنيه . وأوضح أن المسافة التي تبقي بعد ذلك بدون رصف ، يبلغ طولها ١٧٧ كيلومتر بما في ذلك الثلاثة كيلومترات الواقعة بالمنطقة الجبلية . وأن المصلحة ستقوم برصفها علي دفعات في نطاق الاعتماد الذي يدرج لذلك بالميزانية سنوياً (١٠٥).

وفي ١٧ مايو سنة ١٩٤٨ تقدم النائب ذاته بسؤال إلي إبراهيم دسوقي أباظة باشا وزير المواصلات عن إصلاح جسرين علي ترعة الزمر عمومية واقعين علي يمين ويسار بولاق الدكرور؟ وقد أجاب الوزير علي ذلك بأن موضوع هذا السؤال يتعلق بكوبريين نالهما بعض العطب لا جسرين، وهما يتبعان وزارة الأشغال لا وزارة المواصلات . وهو ما دعا النائب أن يتقدم بذات السؤال في ٢٤ مايو من نفس السنة بسؤال إلي عبد المجيد إبراهيم صالح باشا وزير الأشغال العمومية ؟ وقد أجاب علي هذا السؤال أحمد مرسي بدر بك وزير العدل بالنيابة عن وزير الأشغال العمومية بأن الوزارة أصدرت التعليمات اللازمة لإصلاح الكوبريين المشار إليهما(١٠٦).

غير أنه لم يتخذ أي إجراء نحو الإصلاح المذكور، وهو ما جعل النائب يطالب وزير الأشغال العمومية في ٢٧ نوفمبر من نفس السنة أن يعير هذا الأمر عنايته ، لوضع حد لهذه الحالة المعطِّلة للمرور ولمصالح الأهالي ، خاصة أن معظمهم من الفقراء الذين هم أولي برعاية الحكومة وعطفها . وتقدم بسؤال حول هذا المضمون وطالب الوزير أن يفيده عن الوقت الذي سيتم فيه إصلاح الكوبريين المشار إليهما ؟ وقد رد أحمد عبد الغفار باشا وزير الأشغال العمومية بالنيابة علي هذا السؤال بأن عملية إصلاح الكوبريين موضوع السؤال رست علي المقاول ، ومن المنظور إنهاؤها في مدي ثلاثة أشهر من تاريخه(١٠٧).

وفي ١٩ أبريل سنة ١٩٥٠ تقدم النائب ذاته بسؤال إلي محمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية تضمن اتخاذ إجراءات لحماية مدينة القاهرة من الإزعاج الناشئ عن سوء استعمال أصحاب السيارات للأبواق والتي أصبحت تزداد شدة يوماً بعد آخر ؟ وقد أجاب عبد اللطيف محمود بك وزير الصحة العمومية بالنيابة عن وزير الداخلية علي هذا السؤال بأنه عهد إلي قسم التشريع بمجلس الدولة صياغة مشروع يتضمن الأحكام التي تعالج الحالة التي يشير إليها النائب(١٠٨).

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالمواصلات حيث كان يوسف بتشوتو بك ويوسف أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٥ ألف جنيه يضاف علي مصروفات وزارة الأشغال العمومية (إدارة عموم المباني) لسنة ١٩٢٩/١٩٣٠ المالية لبناء جراج لسيارات الحكومة(١٠٩). كما كان رينيه قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ المالية بمبلغ ٨٧,٥٠٠ جنيه (قسم ١٤-

وزارة المواصلات فرع ٦- مصلحة الطرق والكباري) لتوسيع وتحسين الطرق الزراعية(١١٠). كما كان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا في يونيه سنة ١٩٤٧ عند الاقتراع علي مشروع قانون بالموافقة علي اتفاق النقل الجوي بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الموقَّع عليها بالقاهرة في ١٥ يونيه سنة ١٩٤٦(١١١).

وكان من الطبيعي أن يهتم اليهود بالتجارة فعند مناقشة تقرير لجنة المالية الخاص بالأرباح الناتجة من تشغيل النقود سنة ١٩٢٤ طالب يوسف بتشوتو بك في مجلس الشيوخ بأن يكون لمصر دار سك محلية لاستعمالها عند الضرورة في سك السبائك الذهبية المحفوظة وما تخسره الحكومة من فرق عدم توظيف الذهب تكسبه من تحسين قيمة العملة هذا خلاف ما تكسبه أدبياً من المظهر الدولي(١١٢).

وفي أواخر مارس سنة ١٩٢٨ تقدم النائب ذاته بسؤال إلي مكرم عبيد أفندي وزير المواصلات حول إتمام تعريفة الشحن بمصلحة السكك الحديدية وتوزيعها علي التجار؟ وقد رد الوزير علي هذا السؤال بأن إتمام التعريفة عمل شاق طويل وقد تم إنجاز قسم كبير منه. وأن الوزارة ستتخذ من الإجراءات ما يضمن سرعة إنجاز الباقي، مشيراً إلي أن مسألة التعريفة برمتها هي موضع اهتمامه الخاص ، ورجا أن توفَّق الوزارة في تحقيق مصلحة الأهالي والحكومة معاً . غير أن النائب لم يقتنع بهذا الرد ولفت نظر الوزير إلي أن الوعد بإنجاز التعريفة قد تردد من سنة ١٩١٩ ، ورجاه أن يتم التعريفة قريباً فوعده الوزير بذلك(١١٣). وقد مضي علي ذلك الوعد أكثر من سنتين دون أن يظهر خلالهما أثر لإتمام التعريفة المشار إليها ، وهو ما دعا النائب ذاته أن يتقدم بسؤال إلي محمود فهمي النقراشي وزير المواصلات في أوائل يونيه سنة ١٩٣٠ عن الوقت الذي ينتظر فيه إتمام التعريفة حتى تنقطع شكوى الأهالي ويكف التجار عن التضرر من دفع

نوالين[١١٤] علي غير أساس معلوم ؟ وقد أجاب الوزير علي هذا السؤال بأن الوزارة أنهت تعديل تعريفة البضائع وهي الآن تحت الطبع وأمل أن تصدر في شهر أغسطس القادم [١١٥].

ومن منطلق الاهتمام بتصريف القطن وبيعه بأسعار مناسبة تحدث النائب ذاته في جلسة ٢ أبريل من نفس السنة موضحاً بأن الحكومة أجابت ما طلب منها عند حدوث الأزمة سنة ١٩٢٥ التدخل في سوق القطن مشترية واشترت كمية كبيرة من القطن لمنع نزول أسعاره وتلافي الضرر الذي كاد يصيب البلاد من وراء ذلك النزول، وقد مضي علي ذلك ثلاث سنوات . ورأي أن الوقت مناسب لتتقدم الحكومة بالبيع خاصة في ظل صعود الأسعار لا دفعة واحدة بل تدريجياً حتى لا يؤثر العرض علي السعر الحالي ، وبذلك تجبي الحكومة من وراء هذا البيع ربحاً يعضدها في المستقبل علي التدخل في السوق إذا حدث ما يستوجب ذلك ، وخوفاً من إضعاف رتبته إذا طال تخزينه. وتقدم بسؤال إلي محمد محمود باشا وزير المالية حول هذا المضمون ؟ وقد رد الوزير علي ذلك بأن الحكومة دخلت سوق القطن مشترية مراعاةً للمصلحة العامة وأنها تراقب الأسعار الآن بيقظة تامة ومتى سنحت الفرصة المناسبة فستبيع الحكومة أقطانها مراعاةً في ذلك التوفيق بين مصلحة الخزينة والمصلحة العامة. وقوبل هذا الرد بتصفيق من أعضاء المجلس[١١٦].

وعلي الرغم من مرور عشرة أسابيع علي ذلك ، إلا أن الحكومة لم تأخذ أي قرار نحو بيعه ، وهو ما دعا النائب ذاته إلي مطالبتها بضرورة التخلص منه ، مشيراً إلي أن بقاءه يعتبر عبئاً ثقيلاً علي السوق ، وأوضح أن الوقت الحاضر هو المناسب لبيع القطن عن أي وقت آخر نظراً لأن الأقطان السكلاريدس الموجودة الآن في منيا البصل قليلة من جهة وملكاً من جهة أخري للتجارة أو للصناعة ، وأن الحكومة إذا أهملت بيع القطن في هذه

الآونة فإنه لا يمضي ثلاثة أو أربعة أشهر إلا ويتقاطر المحصول الجديد وعندئذ يكون قطن الحكومة علة كبري علي السوق وسبباً أعظم لنزول أسعاره وفي هذه الحالة تضطر الحكومة لمنع بيعه وتركه إلي أن يتلف لدرجة أن تضيع قيمته وتخسر الحكومة مبلغاً جسيماً ، وهذا ما ينافي مصلحة الخزينة والبلاد . وطالب الحكومة أن تحدّد سعراً أدني يومياً وتمارس البيع بطريق المزايدة. وقد رد محمد محمود باشا وزير المالية بأنه قد أجاب علي ذلك في جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٢٨ وليس لديه ما يضيفه . وقوبل هذا الرد بتصفيق من أعضاء المجلس غير أن النائب لفت نظر الوزير إلي أن القطن مخزون منذ ثلاث سنوات ، والمشاع أن كميات كبيرة فيه قد بدأ يصيبها التلف . فرد الوزير علي ذلك بأن الحكومة تراعي المصلحة العامة وأنها لا تبيع القطن في أي وقت حتى لا يؤدي إلي تدهور في الأسعار(١١٧).

وفي ١٩ أبريل سنة ١٩٣٩ تقدم رنيه قطاوي بك في مجلس النواب بسؤال إلي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية حول إدخال نص في شروط المناقصات يحتّم علي البائع قبول الثمن أو جزء كبير منه قطناً ، مما يؤدي إلي ضمان تصريف كميات وفيرة منه وحفظ الأموال في الداخل و الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدرء الخطر عن القطن في حالة الطوارئ ؟ وقد أجاب الوزير علي الشطر الأول من هذا السؤل بأنه ليس من المصلحة النص بصفة عامة ضمن شروط العطاءات علي إلزام البائع بقبول الثمن أو جزء كبير منه قطناً إذ أن من شأن ذلك جعل مشتريات الحكومة أو أعمالها الإنشائية مقصورة علي البلاد التي تستورد القطن المصري فيفوت بذلك الغرض الأساسي من عمل المناقصات وهو الاستفادة من المنافسة الحرة بين أكبر عدد من المورّدين ، علي أن الحكومة تدرس الآن موضوع عقد بعض صفقات علي أساس المبادلة بالقطن . وبذلك يتحقق الغرض الذي يرمي إليه

النائب دون مساس بالمناقصات . وفيما يتعلق بالشطر الثاني من السؤال أوضح الوزير بأنه لم يفت الوزارة بحث هذا الموضوع ، وأنه من المسائل التي تدرس الآن وأن الحكومة ستعلن عن الإجراءات التي تتَّخذ في هذا الشأن إذا اقتضي الحال (١١٨) .

ومع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار تقدم يوسف بتشوتو بك في مجلس الشيوخ في أوائل يونيه سنة ١٩٣٠ بسؤال إلي مكرم عبيد أفندي وزير المالية عن مدي مراقبة الحكومة لأسعار الأغذية كالخبز واللبن واللحم وتحديد أسعارها حتى لا يمكن للتجار أن يبيعوا بأعلى منها ؟ وقد أجاب الوزير علي هذا السؤال بأن هذا الإجراء لا تلجأ إليه الحكومات إلا في ظروف استثنائية بحتة . هذا فضلاً عن أن الحكومة قد تلاقي الصعوبات في تطبيقه . وأشار إلي أنه إذا دعت الحاجة الماسة إلي مثل هذا الإجراء فإن الحكومة لن تتواني في اتخاذ ما يمكن محافظةً علي مصلحة الجمهور (١١٩).

وفي أواخر مايو سنة ١٩٣٩ تقدم أصلان قطاوي بك بسؤال إلي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية عن العوامل التي أدت إلي هبوط أسعار الأوراق المالية ؟ وقد أجاب الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف العمومية بالنيابة عن وزير المالية علي هذا السؤال بأنه تروَّج أحياناً إشاعات كاذبة عن الحالة الاقتصادية في البلاد المختلفة ومنها مصر تؤدي إلي بعض الإضطراب في الأسواق المالية وتعمد الحكومة المصرية فيما يتعلق بها إلي تكذيبها كلما وصل إلي علمها شئ من ذلك ، كما أنها تنتهز المناسبات الجديدة لإصدار بيانات عن حقيقة الحالة وتتصل بوزرائها المفوَّضين في الخارج لتكذيب مثل هذه الإشاعات المختلفة الضارة . وأوضح أن الحكومة ستعمل باستمرار علي وضع الأمور في نصابها ، وإن كان من الصعب القضاء علي مثل هذه الإشاعات القضاء التام (١٢٠).

وفي ١٢ يونيه سنة ١٩٤٤ تقدم النائب ذاته بسؤال إلي كامل صدقي

باشا وزير المالية حول ترك سوق الأوراق المالية حرة ؟ وقد أجاب الوزير علي هذا السؤال بأنه يتفق مع النائب في ذلك . وأوضح أنه نفَّذ ذلك بالفعل حينما أشار في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بإلغاء الحدود الدنيا للأسعار التي كانت مقررة منذ الحرب . وأضاف أنه بعد الإلغاء اتخذت قرارات من شأنها تشديد الرقابة علي السوق منها إلزام السماسرة بعدم تنفيذ أوامر البيع إلا إذا كانوا علي ثقة من أن العميل يملك فعلاً الأوراق المالية التي تأمر ببيعها ، فإن أشكل عليهم الأمر وجب عليهم مطالبة العميل بتقديم الأوراق المالية قبل تنفيذ أمر البيع . ورغبة في التأكد من تنفيذ هذه التعليمات بدقة طلب إلي السماسرة أن يقدِّموا في نهاية كل يوم كشفاً بالعمليات التي لم تتم تصفيتها في الميعاد القانوني لمعرفة ما إذا كانت هناك أسباب قوية تبرر هذا التأخير(١٢١).

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالتجارة حيث كان يوسف بتشوتو بك ويوسف أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا علي مشروع القانون الوارد من مجلس النواب والخاص باطالة العمل بالاتفاق بين مصر وفرنسا سنة ١٩٢٨(١٢٢). كما كان رينيه قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون مراقبة تجارة الحبوب سنة ١٩٤٠(١٢٣).

و حظت الآثار باهتمام اليهود أيضاً لما لها من دور في تنشيط حركة السياحة والتجارة ، إلي جانب كونها أحد مصادر الدخل القومي الهامة في مصر . ففي أواخر مارس سنة ١٩٣٩ تقدم رينيه قطاوي بك في مجلس النواب بسؤال إلي محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية حول إصدار قانون لحماية الآثار والمناظر في البلاد من كل تعدٍ كتعديل قد يزيل بهجتها ويضيع انسجامها ، وإقامة المباني المبعثرة في غير نظام ذات الأحجام والألوان المتباينة ، أو وضع ألواح الإعلانات الكبيرة أو غير ذلك .

وإزالة كل ما يعوق ظهور تلك الآثار والمناظر حتى تعود إلي بهجتها الأصلية؟ وقد أجاب الوزير علي هذا السؤال بأن الوزارة وضعت مشروعاً يرمي إلي تحقيق جميع الأغراض التي أشار إليها النائب ، وأن المشروع قيد البحث الآن بقسم القضايا(١٢٤).

وفي أوائل أغسطس سنة ١٩٤٢ تقدم النائب ذاته بسؤال آخر إلي أحمد نجيب الهلالي باشا وزير المعارف العمومية حول الطرق والاحتياطات التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة لصيانة النقوش والرسوم علي المقابر وخاصة مقابر بني حسن ومقبرة الملكة نفرتيتي التي اكتشفتها بعثة إيطالية سنة ١٩٠٤ ؟ وقد أجاب الوزير علي هذا السؤال بأن مصلحة الآثار لم تقصِّر في حماية الآثار وصيانتها من كل خطر. بل أنها تضاعف العناية بهذا الأمر كلما ظهرت الحاجة إلي ذلك ، ويتولي القسم المختص في كل عام أعمال الترميم والصيانة في حدود الاعتمادات المقررة سواء أكانت من المشاريع واسعة المدى كترميم الكرنك والدير البحري والعرابة المدفونة مما حاز تقدير العالم أجمع . وأضاف أن هناك صعوبات مفاجئة تنشأ عن قدم عهد الآثار وعن ظروف جوية لا يد للمصلحة فيها ، وأنه عند ظهور هذه المصاعب فإن الوزارة تبذل كل الجهود الممكنة للتغلب عليها ، وصيانة الآثار من نتائجها ، كما حدث في مقابر طيبة . ومن أجل ذلك ومبالغةً في الاحتياط قررت الوزارة أن تنشئ قسماً خاصاً لصيانة الآثار بالطرق العلمية الناجعة وأدرجت الاعتماد اللازم لهذا الغرض وسيعرض علي البرلمان في هذه الدورة . وأوضح أن نقوش مقابر بني حسن قد ظهرت عليها طبقة من السليكات ناتجة عن رشح الصخر الذي هي عليه ، وقد أجرت المصلحة تجارب لإزالة هذه الطبقة وأنه لابد من الانتظار بعض الوقت لإمكان معرفة نتائج هذه التجارب والتحقق من أن الطرق الكيميائية التي اتبعَّت لا تؤثر في هذه النقوش(١٢٥).

وفي أوائل يناير سنة ١٩٤٦ تقدم أصلان قطاوي بك في مجلس الشيوخ بسؤال إلي عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا وزير المعارف العمومية حول رد تمثال رأس الملكة نفرتيتي الذي استولت عليه بعثة ألمانية ؟ وقد رد الوزير علي هذا السؤال بأنه لمَّا أذاعت الصحف أن تمثال رأس الملكة نفرتيتي موجود في وايزبادن بألمانيا ، اهتمت وزارة المعارف بهذا الخبر اهتماماً شديداً ، وعرضت الأمر علي لجنة الآثار ، فقررت اللجنة وجوب المطالبة بالتمثال . وأضاف أن وزارة المعارف أعدت مذكرة بينت فيها كيف أن البعثة الألمانية التي كان يشرف عليها الأستاذ بورشار قد أخفت حقيقة التمثال ، وتمكنت بذلك من أن تنقله إلي ألمانيا ، فيكون حصولها عليه مبنياً علي الغش ، ولذلك تطالب الحكومة المصرية باسترداده . وأشار إلي أن وزارة المعارف أرسلت هذه المذكرة إلي وزارة الخارجية لتبليغها إلي الجهات المختصة ، وهي تنتظر نتيجة هذا المسعى ، ولن تدَّخر وسعاً في المطالبة بهذا التمثال واسترداده[١٢٦].

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالآثار ، حيث كان يوسف أصلان قطاوي باشا ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا علي اعتماد إضافي قدره أربعة ألاف جنيه لزيادة الإعانة التي تصرف للجنة حفظ الآثار العربية في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣/١٩٣٤ (قسم ٦ وزارة المالية) [١٢٧]. وكان رينيه قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٥ بمبلغ ١٥ ألف جنيه من القسم ٨ وزارة المعارف العمومية لإصلاح معبد أبيدوس[١٢٨] . كما كان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١١٥,٣٩٤ جنيهاً في ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٩ لشراء مجموعة

الآثار الخاصة بالمغفور له الدكتور علي إبراهيم باشا . وكذلك عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ألفي جنيه في ذات الميزانية لحفظ وصيانة المجموعة الأثرية التي وقع الاختيار عليها من مخلفات الدكتور علي إبراهيم باشا(١٢٩).

وكان لليهود اهتمامهم أيضاً ببعض القضايا الزراعية وخاصة مشروعات الري والصرف ، ففي أواخر مايو سنة ١٩٢٨ تقدم يوسف بتشوتو بك في مجلس الشيوخ باستجواب إلي محمد محمود باشا وزير المالية وإبراهيم فهمي كريم بك وزير الأشغال العمومية عن عدم تنفيذ مشروعات الري والصرف وغيرها من المشروعات الحيوية للبلاد والتي أقرها البرلمان . وقد تضمن هذا الاستجواب أن تجمَّع في الأربع سنوات الأخيرة من الفائض ما يزيد عن ٢٠ مليون جنيه منها ١٠ مليون جنيه نتجت من فائض في اعتمادات لأعمال هامة لم تنجز . وأضاف بأنه لم يصرف من اعتمادات الري والصرف مبلغ ٢,٦٧٤,٩٨٩ جنيهاً ، ومن اعتماد السكك الحديدية ٣,٤٢٧,٤٧٢ جنيهاً ، ومن الموانى و المنائر ٨٠٥,١٩٣ جنيهاً ، ومن اعتماد الطرق والكباري ٥٢٤,١٢٠ جنيهاً ، ومن اعتماد المباني ٥٦٤,٦٤١ جنيهاً ، ومن اعتماد مصلحة الصحة ٤٦٤,٦٢١ جنيهاً ، ومن اعتماد مصلحة التنظيم ٢٦٩,٧٨٢ جنيهاً ، ومن اعتماد مصلحة المجاري ٥٩١,٨٠٥ جنيهاً. وكل هذه المبالغ كانت مخصصة لمشروعات لم تنفَّذ فضمت إلي الاحتياطي حتى بلغت نحو ٤٠ مليون جنيه مع أن دين الحكومة لا يزيد عن ٩٠ مليون جنيه . وأردف قائلاً بأنه ليس من الحكمة أن يتكدس الاحتياطي لهذا الحد سنة بعد أخري مع حاجة البلاد الشديدة لتنفيذ المشروعات الحيوية كمشروعات الري الكبرى لزيادة المياه المخزونة التي تسمح بزيادة الأراضي المزروعة إلي أقصي حد ممكن ومشروعات الصرف علي صورة تتفق مع جهود الإنتاج ومشروعات الطرق

لتسهيل المواصلات في أنحاء البلاد ومشروعات مساقط المياه لتوليد الكهرباء وتشييد المباني للمدارس والمحاكم والمستشفيات وردم المستنقعات ومد السكك الحديدية في أنحاء البلاد . وأشار إلي أنه مع تعاقب الوزارات يتكرر درس المشروعات بواسطة لجان مختلفة تبلغ حوالي ٧٠ لجنة ، علي الرغم من أن تغيير الوزارة أو الوزير لا يكون سبباً موجباً لإعادة درس ما سبق درسه من المشروعات في عهد وزارة سابقة ، مشيراً إلي أنه يجب أن تكون للحكومة سياسة اقتصادية مستمرة ثابتة ليرتاح الأهالي وتستفيد الحكومة وتضمن تقدم البلاد .

وقد رد وزير الأشغال العمومية علي ذلك بأن عدم صرف بعض المبالغ التي اعتمدها البرلمان يرجع إلي تأخر موعد إقرار الميزانيات السابقة واختلاف الأسعار ووقوع خلاف بين الحكومة والمقاولين . غير أن النائب رجا المجلس أن يطلب من الحكومة أن تعده بتنفيذ المشروعات في مدة معينة ، وأن تطلب الحكومة من البرلمان تقرير ما يلزمها من المال الاحتياطي لتنفيذ المشروعات الحيوية للبلاد . وأن لا تجبي من الأهالي مبالغ لا تصرف ثم تضيفها إلي الاحتياطي كضريبة القطن[١٣٠] وزيادة في العوائد وفي أجور السكك الحديدية التي تحصل منها علي فوائد بنسبة ٦% من رأس مالها[١٣١].

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالزراعة وما يتعلق بها ، حيث كان يوسف بتشوتو بك أحد أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا علي مشروع قانون الجمعيات التعاونية المصرية سنة ١٩٢٧ [١٣٢] . كما كان النائب ذاته ويوسف أصلان قطاوي باشا ضمن الأعضاء الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي بملغ ٥٠ ألف جنيه يضاف علي مصروفات وزارة الزراعة لسنة ١٩٢٩/١٩٣٠ و ١٩٣٠/١٩٣١ المالية لمكافحة الجراد[١٣٣] . وكان أصلان

قطاوي بك ضمن الأعضاء الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨١ ألف جنيه في ميزانية وزارة الزراعة للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ لمكافحة الجراد أيضاً [١٣٤] . كما وافق رينيه قطاوي بك في مجلس النواب علي ذات القانون[١٣٥].

وكان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ (قسم ١٥ وزارة الزراعة باب مصروفات عامة) لشراء كيميائيات لمقاومة دودة ورق القطن[١٣٦]. كما كان النائب ذاته ورينيه قطاوي بك في مجلس النواب ضمن أعضاء البرلمان الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٦٥ ألف جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ لصيانة أعمال الري . وكذلك عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠ ألف جنيه بذات الميزانية لأعمال الوقاية من طغيان النيل[١٣٧] . كما كان يوسف بتشوتو بك ويوسف أصلان قطاوي باشا ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا علي مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٢٥٠ ألف جنيه بميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٢٧/١٩٢٨ (فرع ٢ الري – بناء قناطر نجع حمادي – أعمال هندسية) [١٣٨]. كما وافق النائب الأخير علي مشروع القانون باعتماد إنشاء قناطر جديدة لتحل محل القناطر الخيرية سنة ١٩٣٤[١٣٩].

ولم يغفل اليهود الصناعة ، فعند مناقشة مجلس الشيوخ لميزانية (مصلحة البريد– باب ١١) في أول مايو سنة ١٩٢٨ أشار يوسف بتشوتو بك إلي أن معظم البنوك كالبنك الايطالي وبنك الخصم والتوفير فيها صناديق توفير ولا تعطي أكثر من ٣% ، ولكن بنك مصر أتي بفكرة حميدة وهي

إعطاء فائدة قدرها قرش عن كل مائة جنيه في اليوم ، وأنه سيترتب علي ذلك أن تتحول إليه تدريجياً جميع أموال الأهالي المودعة في صناديق توفير مصلحة البريد . وأضاف أن الحكومة لا تستطيع أن تعطي فائدة تزيد عن ٣% وإلا عاد عليها ذلك بالخسارة . وقد رد أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية علي ذلك بأن الحكومة لا تجبر الأهالي علي إيداع أموالهم في صناديق البريد وأنهم أحرار في إيداعها في بنك مصر إذا ما رأوا مصلحتهم في ذلك(١٤٠).

وفي ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ تقدم أصلان قطاوي بك باقتراح تضمن استثمار المبالغ غير المستعملة والموجودة بصناديق التوفير والتي تبلغ قيمتها حوالي أربعة ملايين جنيه في شراء أسهم شركات الدرجة الأولي التي تقدَّم الضمان الكافي بحسن إدارتها واحتياطها المالي فتصبح أغلبية أسهم هذه الشركات في أيد مصرية ، وبذلك يتم تمصيرها . وقد أحيل هذا الاقتراح إلي لجنة الاقتراحات والعرائض ، ثم إلي لجنة المالية والجمارك (١٤١)، التي بحثته بجلستيها المنعقدتين في ٣٠ مايو و ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ بحضور مقدِّم الاقتراح والدكتور أحمد ماهر وزير المالية . وقد رأت أنه لا محل لإملاء خطة معينة علي الحكومة في استثمار هذه الأموال فربما نتج عن شراء بعض الأوراق خسارة مالية كبيرة تكون الحكومة ملزمة بتحملها. وأحالت اللجنة الاقتراح إلي وزارة المالية كي تضعه موضع البحث(١٤٢).

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالصناعة ، حيث كان يوسف أصلان قطاوي باشا في مجلس الشيوخ ضمن أعضاء المجلس الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ألفي جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢/١٩٣٣ لإنشاء معمل تجارب لتحسين حالة الدباغة في مصر(١٤٣) . كما كان أصلان قطاوي بك في ذات المجلس وريني قطاوي بك في مجلس

النواب ضمن أعضاء البرلمان الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون خاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر " شركة مساهمة مصرية " سنة ١٩٤١[١٤٤]. وكان النائب الأخير ضمن أعضاء المجلس الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بإحصاء الإنتاج الصناعي سنة ١٩٤٤[١٤٥]. كما وافق أصلان قطاوي بك في مجلس الشيوخ علي مشروع القانون الخاص بإنشاء الغرف الصناعية في أوائل مايو سنة ١٩٤٧[١٤٦].

وجاءت الضرائب كآخر قضية من القضايا الاقتصادية التي اهتم بها اليهود في البرلمان ، فحينما فرضت الحكومة ضريبة جديدة علي الأسمدة سنة ١٩٢٤ رأي يوسف بتشوتو بك في مجلس الشيوخ أنه يجب أن لا تفرض الحكومة ضريبة إلا بعد عرضها علي المجلس ، بل طالب برد المبالغ التي حصّلتها مصلحة الجمارك إلي أصحابها . وقد رد صالح عنان بك وكيل المالية المساعد علي ذلك بأن مصلحة الجمارك لا تملك رد المبالغ إلا بقرار من الحكومة ، وأوضح قانونية تحصيل المصلحة للضريبة[١٤٧].

وفي ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ تقدم أصلان قطاوي بك بسؤال إلي مصطفي النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء[١٤٨] عما إذا كانت الآلات الملحقة بالزراعة خارجة عن نطاق القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ ، والذي فرض ضريبة علي المصانع والمعامل والآلات الثابتة لتعويض التلف الذي قد يصيبها بسبب الحرب ؟ وقد أجاب الأستاذ أحمد حمزة وزير التموين بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء علي هذا السؤال بأن المادة الأولي من القانون تنص علي تخصيص مال التعويض عن التلف الذي يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب ، وعبارة الآلات الثابتة الواردة في هذه المادة مطلقة لم تفرّق بين ما كان مخصصاً منها لخدمة الصناعة أو لخدمة الزراعة[١٤٩].

موقف اليهود من القضايا الاجتماعية :

اهتم اليهود أيضاً بالقضايا الاجتماعية في البرلمان ، وكان في مقدمتها قضايا الصحة ، ففي أوائل مايو سنة ١٩٢٧ تقدم يوسف أصلان قطاوي باشا في مجلس الشيوخ بسؤال إلي عبد الخالق ثروة باشا وزير الداخلية[١٥٠] عن عدد البرك والمستنقعات التي ردمت تنفيذاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٦ وعن سبب التباطؤ في تنفيذه علي الوجه الذي تقتضيه العناية بصحة الفلاح ؟ وقد رد أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحقانية بالنيابة عن وزير الداخلية علي هذا السؤال بأن عدد البرك التي ردمت تنفيذاً للقانون المشار إليه يبلغ ٢١٩ بركة . وأشار إلي أن أسباب التأخير في تنفيذ القانون الخاص بردم المستنقعات ترجع إلي أن المواد المتعلقة بالتنفيذ تقتضي إجراءات قانونية وإدارية طويلة تتولاها الجهات المختصة طبقاً لأحكام هذا القانون . وأضاف أن مصلحة الصحة العمومية لمَّا رأت أن طول هذه الإجراءات يؤدي إلي استمرار الضرر الناشئ من البرك بادرت إلي سن مشروع قانون يفي بالغرض الذي ترمي إليه مصلحة الصحة في كل الوجوه ليحل محل القانون الحالي وذلك بواسطة لجنة شكِّلت من مندوبي الوزارات والمصالح المختصة ، وقد أتمت اللجنة أعمالها وسيعرض القانون قريباً[١٥١].

وفي ٩ يناير سنة ١٩٢٨ تقدم يوسف بتشوتو بك باقتراح تضمن تقديم وقت العمل ساعة في مدة الصيف ، مبرراً ذلك بالفوائد العديدة من الوجهة الصحية ، حيث القيام المبكر مع الشمس وانتهاء العمل مبكراً قبل اشتداد الحرارة ، هذا فضلاً عن التوفير في مصاريف الإنارة . وقد أحيل هذا الاقتراح إلي لجنة فحص الاقتراحات والعرائض[١٥٢]. ولم توضح مضابط المجلس رأي اللجنة فيه.

ومع انتشار مرض حمي الملاريا في مصر تقدم أصلان قطاوي بك في أوائل سبتمبر سنة ١٩٤٢ بسؤال إلي الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة العمومية عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو تعتزم اتخاذها لصرف "الكينين" للوقاية من حمي الملاريا خاصة بعد نقصه بسبب الحرب؟ وقد أجاب الوزير علي هذا السؤال بأنه حينما نشبت الحرب قدَّرت الوزارة صعوبة استيراد "الكينين" ، فقررت قصر استعماله علي علاج الملاريا وبعض الأمراض الأخرى التي يعتبر جوهرياً في شفائها ، كما أوقفت استعماله للوقاية من الملاريا وهو استعمال كان محدوداً من قبل لما هو ثابت عملياً من عدم الإمكان الاعتماد عليه في منع ذلك المرض علي نطاق واسع. وأضاف أن الوزارة وجَّهت عناية كبري لمقاومة الملاريا في مناطق الأرز بشمال الدلتا فأنشأت بها ست محطات ثابتة لبحث ومقاومة انتشار ذلك المرض بخلاف سبع محطات سواها في جهات أخري بالقطر ، وإلي جانب أربعة مستشفيات متنقلة للملاريا خاصة ، وثمانية وثمانين مستشفي للأمراض المتوطنة بما فيها الملاريا وغيرها من المستشفيات العمومية والمركزية والوحدات القروية. وأشار إلي أنه بمناسبة التوسع في زراعة الأرز فإن الوزارة تراقب حالة انتشار الملاريا مراقبة دقيقة وأنه لم يحدث لحسن الحظ إلي الآن في شمال الدلتا زيادة في إصابات السنين السابقة ، فإذا ظهر خطر فإن الوزارة مستعدة لإنشاء وحدات إضافية في الحال . هذا فضلاً عن أنها تقوم الآن بتجارب مختلفة لمنع توالد البعوض الناقل لهذا المرض في مياه الأرز ، كما أن توفير المياه النيلية هذا العام سيساعد علي تقليل ذلك التوالد بتجديد مياه تلك الحقول ومنع ركودها[١٥٣].

وفي أول مايو سنة ١٩٤٨ تقدم النائب ذاته بسؤال إلي الدكتور نجيب إسكندر وزير الصحة العمومية حول النية في إنشاء خدمة طبية دائمة بواحة سيوة، عن طريق إيجاد وحدة مستمرة مكونة من طبيب واحد علي

الأقل والتدقيق في اختيار الموظفين الذين يعَّينون بتلك المنطقة النائية من حيث الثقافة والإلمام بالأصول الصحية؟ وقد أجاب الوزير علي هذا السؤال بأنه توجد بواحة سيوة مستشفي كامل به قسم داخلي قوته ٢٠ سريراً ، يمكن زيادتها عند اللزوم ، وهو مجهَّز بجميع المهمات والأدوية اللازمة . وقد ألحقت به عيادة خارجية ، وفرع لأعمال الأنكلستوما والبلهارسيا ، وفرق لأعمال الملاريا . ويرأس هذا المستشفي طبيب ، يساعده معاون وكاتب وتمورجية وخدمة آخرون . وأضاف أن الوزارة تراعي في تعيين الموظفين بمستشفيات الحدود أن يكونوا من أهالي تلك الجهات علي قدر الإمكان ، بعد تمرينهم المدة الكافية علي ما سيقومون به من الأعمال ، فإذا لم يتيسر ذلك ، ينقل إليها موظفين من وحدات أخرى ، يكون لهم دراية وخبرة سابقة[١٥٤].

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالصحة ، حيث كان أصلان قطاوي بك في مجلس الشيوخ ورينيه قطاوي بك في مجلس النواب ضمن أعضاء البرلمان الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بتخصيص مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه من الاحتياطي العام لمكافحة الحمى الراجعة سنة ١٩٤٦[١٥٥] .كما كان النائب الأخير ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بالإذن للحكومة في زيادة المبالغ المأخوذة من الاحتياطي العام لمكافحة الكوليرا من مليون إلي مليون ونصف جنيه في أبريل سنة ١٩٤٧[١٥٦] .وكان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بالإذن للحكومة علي أن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغ ١٢٠ ألف جنيه لمعاونة بلدية الإسكندرية في مكافحة الأوبئة في أبريل من نفس السنة[١٥٧].

وكان النائب ذاته ورينيه قطاوي بك في مجلس النواب ضمن أعضاء البرلمان الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي

بمبلغ ٨ ألاف جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ لتوسيع مستشفي الأمراض الصدرية بأسيوط في أبريل ومايو من نفس السنة(١٥٨). كما كان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تأخذ من الاحتياطي مبلغ ١٦٥ ألف جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ لمكافحة الحمى الراجعة وغيرها من الأوبئة في مايو من نفس السنة(١٥٩). وعلي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠ ألف جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٤٧/١٩٤٨ لمنح إعانة للجمعية الخيرية القبطية الكبرى لإنشاء جناح جديد بالمستشفي في مارس سنة ١٩٤٨(١٦٠). وعلي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠ ألف جنيه (قسم ١١- وزارة الصحة العمومية) لمكافحة بعوضة الجامبيا. وعلي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه (قسم ١١- وزارة الصحة العمومية) لمواجهة المصاريف اللازمة لإنشاء مركز تدريب لمكافحة الأمراض التناسلية في ديسمبر سنة ١٩٥٠(١٦١). وعلي مشروع قانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ مليون جنيه ونصف من الاحتياطي العام ، لشراء أدوية وآلات جراحية في أبريل سنة ١٩٥١(١٦٢).

وقد اهتم اليهود بالتعليم أيضاً ، فعند مناقشة قانون رياض الأطفال في مارس سنة ١٩٢٨ بمجلس الشيوخ تحدث يوسف بتشوتو بك قائلاً بأن مدة التعليم في رياض الأطفال ثلاث سنوات ، السنتان الأوليتان للتربية دون التعليم ، ويكفي أن تكون الحصة في كل منهما ثلاثين دقيقة ، وأما الثالثة فهي للتعليم خاصة ، ولا يكفي أن تكون الحصة فيها ثلاثين دقيقة فقط ، ورأي أن تزاد مدة الحصة (١٦٣) .

وخلال مناقشة المجلس للمادة العاشرة لمشروع القانون الوارد من

مجلس النواب الخاص بتنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية في أوائل مايو سنة ١٩٢٨ والتي نصت علي أنه " لوزير المعارف العمومية أن يقبل في كل عام بالمجان أو أن يعفي من المصروفات المدرسية عدداً من التلاميذ بسبب تفوقهم . ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء التلاميذ عن ١% من مجموع التلاميذ في المدارس الثانوية . وأنه يشترط فيمن يمنح هذه المجانية بالسنة الأولي والرابعة أن يكون حاصلاً علي الأقل علي ٧٥% من مجموع النهايات الكبرى لمواد امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ويشترط فيمن يمنحها من تلاميذ السنوات الأخرى أن يحصل علي هذه السنة في امتحان الانتقال . وأن تكون الأولوية في كل سنة دراسية للأسبق فالأسبق بحسب درجات الامتحان . وعند التساوي يفضَّل الفقير . وأن المجانية التي تمنح علي هذا الوجه تكون لمدة سنة دراسية واحدة " . أوضح يوسف بتشوتو بك أنه في أوربا يعفي من المصروفات من حصل علي نسبة معينة من الدرجات ولو كان ثرياً. واقترح أن تكون نسبة الإعفاء ٣% وأن يفضَّل الفقير ، وعدم تحديد النسبة في مجموع الدرجات لأن الحصول علي ٧٥% نادر . وأنه يسر البلاد أن يكثر عدد من يحصل علي هذه النسبة . غير أن هذا الاقتراح جوبه برفض من أعضاء المجلس ولم يعترض أحد علي هذه المادة[١٦٤] . وعلي أية حال فقد وافق علي مشروع القانون ٧٠ عضواً من بينهم يوسف أصلان قطاوي باشا . في حين رفضه يوسف بتشوتو بك مع آخرين من أعضاء المجلس[١٦٥].

وأثناء مناقشة المجلس لتقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧/١٩٢٨ (قسم ٧- وزارة المعارف العمومية) أوضح النائب ذاته أن المدرس في المدارس الأوربية يكلَّف بتدريس ثلاثين حصة كل حصة منها ساعة كاملة . أما في مصر فلا يكلَّف المدرس إلا بثلاث

وعشرين حصة لا تزيد كل منها علي الخمسين دقيقة ومجموع ذلك لا يتعدي الأربع ساعات . وطالب بزيادة عدد الحصص التي يكلَّف بها المدرسون في المدارس الابتدائية(١٦٦).

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالتعليم ، حيث كان يوسف أصلان قطاوي باشا ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا علي اعتماد إضافي بمبلغ ألفي جنيه لنفقات أعضاء البعثات في الخارج في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣/١٩٣٤ (قسم ١٥- البعثات العلمية)(١٦٧) . كما كان رينيه قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع القانون الخاص بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية سنة ١٩٤٤(١٦٨) . وعلي مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٥ بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه (قسم ٨- وزارة المعارف العمومية) لشراء أثاث للمدارس(١٦٩).

وكان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠ ألف جنيه ، في ميزانية جامعة فؤاد الأول (١٧٠) للسنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ ، لمصروفات إنشاء فرع لكلية طب قصر العيني بمدينة طنطا(١٧١). وعلي مشروع قانون بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات في جامعة فؤاد الأول في يناير سنة ١٩٥١(١٧٢).

وكان الأمن العام ضمن اهتمامات اليهود في البرلمان ، ففي ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٧ تقدم يوسف أصلان قطاوي باشا في مجلس الشيوخ باقتراح تضمن إبعاد كل مشتبه فيه من رعايا الدول الأجنبية وإصدار التعليمات لممثلي مصر في الخارج بالتثبت من حسن سلوك من يرغب الحضور إلي مصر من الأجانب . ويؤكد هذا الاقتراح حب النائب لمصر وانتماؤه لها ، وحرصه علي

استقرارها وأمنها . وقد أحيل هذا الاقتراح إلي لجنة الاقتراحات والعرائض[١٧٣]، التي قررت بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته إلي وزارة الخارجية ، ووافق المجلس علي ذلك[١٧٤].

وقد أرسل مرقص حنا باشا وزير الخارجية رده علي هذا الاقتراح مكتوباً في ١٤ مايو سنة ١٩٢٧جاء فيه أنه أرسل مذكرتين الأولي خاصة بالفقرة الأولي من الاقتراح وهي أن الطريقة المتبعة حتى الآن تتمثل في مراقبة إدارة الأمن العام لجميع الأجانب المقيمين في مصر حتى إذا ما قامت شبهات ضدهم وتحقق لديها ذلك تقوم بمخابرة القنصليات التابع لها هؤلاء الأشخاص للاتفاق معها علي إبعادهم من مصر حفظاً للأمن العام ، فإذا اعترض تنفيذ ذلك صعوبات تخابر إدارة الأمن العام بوزارة الخارجية لعمل المساعي اللازمة لها من المفوضية التي تتبعها القنصلية التي عارضت في أمر الإبعاد لإقناعها بضرورة التنفيذ . وأنه للآن لم تقم أية صعوبات من قبل المفوضيات الأجنبية في هذا السبيل. وبعد إبعاد هؤلاء الأشخاص تبلِّغ إدارة الأمن العام المفوضيات والقنصليات المصرية في الخارج أسماءهم وصورهم والأسباب التي بني عليها أمر الإبعاد حتى لا يتسنى لهم الحصول علي تأشيرة بأسماء مستعارة لدخول هذا القطر ثانيةً. وأما الفقرة الثانية من الاقتراح والخاصة بالمفوضيات والقنصليات المصرية في الخارج فلديها من التعليمات القنصلية والمنشورات ما يقضي بعدم السماح بمنح تأشيرة بالدخول إلي القطر المصري أو المرور منه لأي شخص إلا إذا توفرت فيه شروط وضمانات وافية سبق الاتفاق عليها مع وزارة الداخلية لكي لا يدخل إلي هذا القطر إلا من كان حسن السمعة ميسور الحال علي أن يؤخذ رأي وزارة الداخلية في المسائل المشكوك فيها عن كل شخص علي حده لم يتوفر فيه أحد الشروط المذكورة في التعليمات والأوامر والمنشورات[١٧٥].

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالأمن العام ، حيث كان يوسف بتشوتو بك و يوسف أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا علي الاقتراع علي مشروع القانون الخاص بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها سنة ١٩٢٨[١٧٦]. كما كان النائب الأخير ضمن الذين وافقوا علي اعتماد إضافي قدره ٣٣٦٥ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣/١٩٣٤ (قسم ٨- وزارة الداخلية) لإنشاء وتأثيث ملجأ ثالث للمتسولين في مدينة القاهرة لإيواء ٣٠٠ متسول[١٧٧] .

وكان رينيه قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠,١٥٢ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨/١٩٣٩ (قسم ٨- وزارة الداخلية) لشراء الأدوات والأقمشة والآلات اللازمة للوقاية ضد الغارات الجوية [١٧٨] . وعلي مشروع قانون بشأن الوقاية من الغارات الجوية في مايو سنة ١٩٤٠[١٧٩] . كما كان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩١ ألف جنيه في ميزانية (القسم ١٩- مصروفات حالة الطوارئ) لتعزيز قوات إطفاء الحرائق التي تحدث من الغارات الجوية ومن إلقاء القنابل سنة ١٩٤٩[١٨٠].

وقد ارتبط بالقضايا الاجتماعية عدد من القضايا الأخرى ، فعند مناقشة مجلس النواب لتقرير لجنة الشئون الاجتماعية والعمل عن مشروع قانون خاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع بالوجوه الخيرية في يونيه سنة ١٩٤٤ اعترض رينيه قطاوي بك علي ما جاء بالفقرة السادسة من العمود الثاني للصفحة الأولي من تقرير اللجنة والتي جاء فيها " أن اللجنة رأت أن تنظيم الهيئات الخيرية يستدعي توسيع نطاق هذا القانون حتى يشمل المؤسسات القومية التي تحقق نفعاً ، واقترحت

أن يشمل الجمعيات الصناعية والزراعية التي لا ترمي إلي تحقيق ربح مادي لأعضائها وبذلك يمكن تطبيقه علي جمعية القرش وما يماثلها والجمعية الزراعية الملكية وما في حكمها " . وقد برر اعتراضه حول كيفية تطبيق هذا المشروع علي الجمعية الزراعية الملكية ، وهي مؤسسة كونّها جماعة من المزارعين يدفعون لها اشتراكات سنوية قصد تحسين الزراعة وأساليبها والإكثار من البذور الجيدة ونشرها إلي آخر تلك الأغراض القومية العظيمة . وكذلك كيفية وضع مثل هذه الجمعية تحت رقابة وزارة الشئون الاجتماعية . وقد رد عبد السلام فهمي جمعة باشا رئيس المجلس علي ذلك بأن المرسوم الملكي الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية قد سجَّل ضمن اختصاصاتها أن تشرف أيضاً علي المؤسسات الاجتماعية ، والجمعية الزراعية الملكية لا تعدو أن تكون كذلك(١٨١) .

وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تقدم أصلان قطاوي بك في مجلس الشيوخ بسؤال إلي الدكتور محمد زكي عبد المتعال وزير المالية حول توزيع كادر موظفي الحكومة الذي أعده الخبير الخاص الذي استدعي من الخارج لدراسته وتقديم مشروع كادر جديد شامل للمستخدمين علي أعضاء البرلمان حتى يتسنى لهم متابعة هذا الموضوع وما يتخذه من خطوات في بحثه وإقراره ؟ وقد أجاب الأستاذ مصطفي نصرت وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن وزير المالية بأن الوزارة أودعت مكتبي مجلس النواب والشيوخ نسخاً من الترجمة العربية للتقرير الذي أعده الخبير عن مشروع كادر موظفي الحكومة ومستخدميها(١٨٢) .

وقد وافق اليهود علي عدد من مشروعات القوانين التي ارتبطت بالقضايا الاجتماعية ، حيث كان يوسف أصلان قطاوي باشا ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا علي مشروع القانون الخاص باعتماد نقل مبلغ خمسة آلاف جنيه من باب الأعمال الجديدة بميزانية وزارة الأوقاف سنة

١٩٢٧/١٩٢٦ المالية لحفظ وترميم الأماكن والمساجد غير الأثرية [١٨٣]. كما كان رينيه قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون نقابات العمال[١٨٤] . وعلي مشروع قانون التأمين الإجباري علي حوادث العمل سنة ١٩٤٢[١٨٥].

وكان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا علي الاقتراع علي مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٣ (قسم ١٥- وزارة الدفاع الوطني) قدره ٢٥ ألف جنيه لإعانة أهالي المناطق الصحراوية[١٨٦]. وعلي مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تصدر في مصر قرضاً في حدود ثلاثة ملايين جنيه لمواجهة تكاليف إنشاء محطة جديدة لإنارة مدينة القاهرة سنة ١٩٤٨[١٨٧].

وعلي الرغم من عدم مشاركة اليهود في البرلمان في مناقشات القضايا السياسية ، إلا أنهم وافقوا علي العديد من مشروعات القوانين التي أثيرت بشأنها ، حيث كان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا عند الاقتراع علي مشروع قانون ميثاق جامعة الدول العربية وملاحقة الموقَّع عليه في القاهرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥[١٨٨] . كما كان رينيه قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا عند الاقتراع سنة ١٩٤٧ علي مشروع قانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ ٦٣٠ ألف جنيه من الاحتياطي العام لصرف إعانة إضافية لجامعة الدول العربية [١٨٩]. وعلي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٥ ألف جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٤٧/١٩٤٦ (قسم ٥- وزارة الخارجية) لدفع قيمة نصيب مصر في الاحتياطي الذي يرصد لتكوين شركة تساهم فيها دول الجامعة العربية بقصد إنقاذ أراضي فلسطين ومعاونة عربها[١٩٠].

وبعدما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلي دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية

إضافة إلي تدويل منطقة القدس[١٩١]. تقدم عشرة أعضاء في مجلس الشيوخ باقتراح استنكروا فيه هذا القرار لمخالفته نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، كان أصلان قطاوي بك أحدهم [١٩٢].

وكان رينيه قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا في مايو سنة ١٩٤٨ عند الاقتراع علي مشروع قانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ ١٠٠ ألف جنيه من الاحتياطي العام لنفقات إعادة المصريين من فلسطين وإيواء وإعانة المهاجرين الفلسطينين العرب [١٩٣] . كما كان أصلان قطاوي بك ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا سنة ١٩٤٩علي مشروع قانون بالإذن للحكومة في أن تأخذ مبلغ ٨٨ ألف جنيه من الاحتياطي العام لنفس الغرض [١٩٤]. ووافق كذلك في يونيه من نفس السنة عند الاقتراع علي مشروع قانون بالإذن للحكومة بزيادة القرض المرخَّص بإصداره في مصر لمواجهة المصروفات اللازمة لقوات الدفاع المصرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين من ٩ مليون إلي ٣٠ مليون جنيه[١٩٥]. وعلي مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه من ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ (قسم ١٧- وزارة الحربية والبحرية) لشراء الأصناف الضرورية لتزويد القوات البرية والجوية بما يلزمها[١٩٦] .

وهكذا يتضح من العرض السابق أن اليهود في البرلمان المصري في الفترة ١٩٢٤-١٩٥٢ قد ركَّزوا علي قضايا بعينها دون الأخرى ، وجاءت القضايا الاقتصادية في مقدمة تلك القضايا من خلال المواصلات والتجارة والآثار والزراعة والصناعة والضرائب ، وهي القضايا التي كانت ولا زالت تتفق مع سماتهم المعروفة عنهم في أي مجتمع كانوا يمثلون فيه أقلية أو طائفة. كما كان لهم اهتمامهم بالقضايا الاجتماعية من خلال الصحة والتعليم والأمن العام إلي جانب بعض القضايا الاجتماعية الأخرى . وكان الكثير من

مشاركتهم في البرلمان من خلال تقديم أسئلة أو اقتراحات أو استجوابات علي مشروعات القوانين ، ولم يشاركوا في المناقشات التي أثيرت في البرلمان بدرجة كبيرة .

الهوامش:

(١) دار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة : محافظ عابدين (٥٧٧) محاضر جلسات الدستور .

(٢) سعيدة محمد حسنى: اليهود في مصر ١٨٨٢-١٩٤٨، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص١٦١-١٦٥.

(٣) الشمس: السنة (الثامنة) ، العدد (٣٩٦) ، ميكروفيلم بدار الكتب رقم (١٢٩٠) ، بتاريخ أول يونيه ١٩٤٢، ص١. تجدر الإشارة إلى أن هذه الجمعية تأسست سنة ١٨٩٨ . (انظر ، ماريوس كامل ديب ، السياسة الحزبية في مصر – الوفد وخصومه ١٩١٩-١٩٣٩ ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٧، ص ٢٨)

(٤) الشمس : السنة (الثامنة) ، العدد (٣٩٤) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٠) ، بتاريخ ١٨مايو ١٩٤٢ ، ص١.

(٥) نفسه : العدد (٣٩٦) ، بتاريخ أول يونيه ١٩٤٢، ص١.

(٦) نفسه : العدد (٣٩٤) ، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٢ ، ص١.

(٧) أنس مصطفى كامل : الرأسمالية اليهودية في مصر ، تقديم السيد يسين ورؤف عباس ولطفي عبد العظيم ونبيل عبد الفتاح ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٩ .

(٨) الشمس : السنة (الثامنة) ، العدد (٣٩٤) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٠) ، بتاريخ ١٨مايو ١٩٤٢ ، ص١.

(٩) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : اليهود في مصر بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي ١٩٤٨-١٩٥٦، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ ، ص٢٠.

(١٠) محاضر جلسات الجمعية التشريعية : الجلسة السادسة ، بتاريخ ١٠ فبراير ١٩١٤ ، ص٧١.

(١١) سهام نصار : اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ص٢١ .

(١٢) دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة رقم (٥٧٧) محاضر جلسات الدستور .

(١٣) الأهرام : السنة (٥٠) ، (١٤٢٥٣) ، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٢٤ ، ص ٤ ، المقطم ،السنة (٣٦) العدد (١٠٥٠٩) ، ميكروفيلم رقم (٣٣٤) ، بتاريخ ١٥ يناير ١٩٢٤ ، ص ٢ ، الثبات ، السنة (الأولي) ، العدد (٨٤) ، بتاريخ ١٤ يناير ١٩٢٤ ، ص ٤ .

(١٤) دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة رقم (٥٨١) انتخابات ، الأهرام ، السنة (٥١) ، العدد (١٤٦١٨) ، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٢٥، ص٢ ، النظام ، السنة (الخامسة)، العدد (١٥٩٤)، بتاريخ ١٤ مارس ١٩٢٥، ص ٣ ، اللواء المصري ، السنة (الرابعة) ، العدد (٧٠٠) ، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٥، ص٤.

(١٥) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابة الأولى ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة السابعة عشر ، بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٢٤ ، ص١٩٣ .

(١٦) على محمد سلام : موسوعة الأعلام المصرية خلال العصر الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، مشاهير السياسة (زعماء وملوك ورؤساء برلمانيون – سفراء – قادة)، الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٦.

(١٧) رؤف سلامة موسى : موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم ، الطبعة الأولى ، القاهرة والإسكندرية وبيروت ، دار ومطابع المستقبل و الفجالة ومكتبة المعارف ببيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٠٦ .

(١٨) أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ –١٩٤٧، تقديم أحمد بهاء الدين ، كتاب الهلال ، العدد (٢١٩) ، القاهرة ، دار الهلال ،١٩٦٩، ص٣٨-٣٩.

(١٩) نفسه : ص ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٢٠) F.O.371/22004 , No , Sir.Mr.Lampson to Viscount Halifax , Egyptians personalities , Dated 30 May 1938 ,P.11.

(٢١) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢، ص٨١.

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩- تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلي وفاة سعد زغلول في أغسطس سنة ١٩٢٧ ، الجزء الأولي ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٧ ، ص٢٧١.

(٢٣) المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة : فكّرت لجنة التجارة في مجلس العموم البريطاني في تأسيس مؤتمر دائم للتجارة . ورجت هذه اللجنة بعض رجال بلجيكا أن يتدخلوا لدعوة مؤتمر نيابي للتجارة. وقد اجتمع أول مؤتمر في بروكسل في شهر يونيه سنة ١٩١٤ باشتراك ألمانيا والنمسا وافتتحه ملك بلجيكا . وكان من أغراض المؤتمر أن يجتمع ممثلو الهيئات البرلمانية للشئون الاقتصادية لعمل موحد مشترك مما يساعد على تشابه التشريع التجاري في

مختلف الدول ويوحّد على قدر الإمكان القوانين واللوائح والعادات في جميع البلدان الملتحقة بالمؤتمر وبالتالي يحمي تجارتها ويذلل العقبات في سبيلها ويبحث المسائل التجارية العامة ويصف حلاً دولياً لها . (انظر ، مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الخامس، ملحق لمضبطة الجلسة الخامسة ، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص٦٧)

(٢٤) الشمس : السنة (الثامنة) ، العدد (٣٩٧) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٠) ، بتاريخ ٨ يونيه ١٩٤٢، ص ٤ .

(٢٥) الوقائع المصرية : السنة (٩٧) ، العدد (٩) ، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٢٧، ص ١-٢ .

(٢٦) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، ص ١٣ ، ١٦ ، دور الانعقاد السادس ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٠ ، ص٢٠ .

(٢٧) نفسه : الجلسة الثانية عشر ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣٠ ، ص ١١٥ ، ١١٦.

(٢٨) نفسه : دور الانعقاد السابع ، الجلسة الأولي ، بتاريخ ٢٠ يونيه ١٩٣١ ، ص٦ .

(٢٩) نفسه : الجلسة الرابعة ، بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٣١، ص ٢٧ .

(٣٠) نفسه : دور الانعقاد الثامن ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٣١ ، ص٢٣ ، ٢٥ ، الجلسة الرابعة ، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٣١ ، ص٢٩ .

(٣١) نفسه : دور الانعقاد التاسع ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، ص٢٠ ، الجلسة الرابعة ، بتاريخ ٢ يناير ١٩٣٣ ،

ص٢٨ ، دور الانعقاد العاشر ، الجلسة الرابعة ، بتاريخ ٣ يناير ١٩٣٤ ، ص ٣٦ .

(٣٢) نفسه : الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ ، ص ٢٤ ، ٢٧ .

(٣٣) الوقائع المصرية : السنة (١٠٧) ، العدد (٦) ، بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٦ ، ص١.

(٣٤) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الثالث عشر ، الجلسة الثانية والعشرون ، بتاريخ ٦ يوليو ١٩٣٨، ص٣٩٢ .

(٣٥) دار الوثائق القومية : مصلحة الشركات ، محفظة رقم (١١٤) شركة وادي كوم أمبو ، ملف رقم ١٨٢ – ٢١ / ٥ جـ ١.

(٣٦) أحمد محمد غنيم وآخر : مرجع سابق ، ص ٦٦.

(٣٧) دار الوثائق القومية : مصلحة الشركات ، محفظة رقم (١٣) بنك مصر " شركة مساهمة مصرية " ، ملف رقم ١٨٢- ٧٥ / ٣جـ١ .

(٣٨) أنس كامل : مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٣٩) الشمس : السنة (الثامنة) ، العدد (٤٠٠) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٠) ، بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٤٢ ، ص٤ .

(٤٠) المقطم : السنة (٥٤) ، العدد (١٦٥٣٢) ، بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤٢ ، ص٢.

(٤١) الشمس : السنة (الثامنة) ، العدد (٣٩٦) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٠) ، بتاريخ أول يونيه ١٩٤٢ ، ص٣ .

(٤٢) نفسه : العدد (٣٩٤) ، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٢ ، ص١ .

(٤٣) نفسه: السنة (الرابعة) ، العدد (١٩٨) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٦) ، بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٤٤) مجلس الشعب : الأمانة العامة ، أعضاء المجالس النيابية المصرية ١٨٦٦-١٩٩٣ ، القاهرة ، مركز الدراسات البرلمانية ، ١٩٩٣ ، ص٣٢٩ .

(٤٥) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس عشر ،الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ ، ص٢١ ، دور الانعقاد السادس عشر ، الجلسة الأولي ، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ ، ص١٩ .

(٤٦) نفسه : الجلسة السادسة عشرة ، بتاريخ ٧ مارس ١٩٤١ ، ص ٢٤٣.

(٤٧) نفسه : دور الانعقاد السابع عشر ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٤١ ، ص٢٠، الجلسة الثالثة عشرة ، بتاريخ ٨ أبريل ١٩٤٢، ص١٦٨ ،١٦٩-١٧٠ .

(٤٨) نفسه : دور الانعقاد التاسع عشر ، المجلد الأول ، الجلسة الأولي، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ ، ص١٩ ،٢٠ ، دور الانعقاد العشرين، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٥ ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٤٩) الوقائع المصرية : السنة (١١٧) ، العدد (٥٠) ، بتاريخ ٩ مايو ١٩٤٦ ، ص٥ .

(٥٠) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الحادي والعشرين ، الجلسة الحادية والثلاثون ، بتاريخ ١٣ مايو ١٩٤٦ ، ص ٦٤١ .

(٥١) نفسه : دور الانعقاد السادس والعشرين ، المجلد الثاني ، الجلسة الثامنة والعشرون ، بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥١ ، ص٢٠٧٢ .

(٥٢) الشمس : السنة (السابعة) ، العدد (٣٣٣) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٠) ، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤١ ، ص٣ .

(٥٣) نفسه : السنة (التاسعة) ، العدد (٤٤٠) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٥) ، بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٤٣ ، ص٣ .

(٥٤) نفسه : السنة (الرابعة) ، العدد (٢٠٤) ميكروفيلم رقم (١٢٨٦) ، بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٥٥) نفسه : العدد (١٩٨) ، بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٥٦) الشمس : السنة (الرابعة) ، العدد (٢٠٤) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٦) ، بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٥٧) نفسه : السنة (الثالثة) ، العدد (١٢٠) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٦)، بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٧ ، ص١ .

(٥٨) أحمد محمد غنيم وآخر : مرجع سابق ص٦٤-٦٥ ، ٦٧.

(٥٩) نفسه : ص٧٧ .

(٦٠) نفسه : ص ٦٨ ، ٦٩ ،٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥، ، ٧٦ .

(٦١) أنس كامل : مرجع سابق ، ص٩٤ .

(٦٢) دار الوثائق القومية : مصلحة الشركات ، محفظة رقم (١٤٩) الشركة العامة لمصانع السكر ومعامل التكرير ، ملف رقم ١٨٢ – ٥/٢١ جـ١ .

(٦٣) الشمس : السنة (التاسعة) ، العدد (٤٤٤) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٥) ، بتاريخ ٢١ مايو ١٩٤٣ ، ص٣ .

(٦٤) نفسه : العدد (٤٤٣) ، بتاريخ ١٤ مايو ١٩٣٤ ، ص١ .

(٦٥) نفسه : العدد (٤٤٤) ، بتاريخ ٢١ مايو ١٩٤٣ ، ص١ .

(٦٦) الوقائع المصرية : السنة (١٠٩) ، العدد (٢٤) غير اعتيادي ، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٨ ، ص٤٤-٤٥ ، الأهرام ، السنة (٦٤)، العدد (١٩٢٠٦) ، بتاريخ ٣ مارس ١٩٣٨ ، ص٩ ، المقطم ، السنة (٥٠) ، العدد (١٥٠٥٧) ، ميكروفيلم رقم

(٢٨٦)، بتاريخ ٣ مارس ١٩٣٨ ، ص٧ ، الدستور ، السنة (الأولي) ، العدد (الثاني) ، بتاريخ ٥ مارس ١٩٣٨ ، ص٨ .

(٦٧) الأهرام : السنة (٦٨) ، العدد (٢٠٦٤٢) ، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٢ ، ص٤ ، المقطم ، السنة (٥٤) ، العدد (١٦٤٦٠) ، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٢ ، ص٣ ، المصري ، السنة (السادسة)، الأعداد (١٩١١ ، ١٩١٤ ، ١٩١٦) ، ميكروفيلم رقم (٦٩٢) ، بتاريخ ٢٥ و ٢٨ فبراير و٢ مارس ١٩٤٢ ، ص٥ .

(٦٨) الأهرام : السنة (٧٠) ، العدد (٢١٥٠٤) ، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٤٤ ، ص٣ ، المقطم ، السنة(٥٦) ، العدد (١٧٣٣٢) ، بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٤٤ ، ص٦ .

(٦٩) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد الأول ، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٨ أبريل ١٩٣٨ ، ص٤٠ ، دور الانعقاد الثاني ، المجلد الأول ، ملحق لمضبطة الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٣٨ ، ص٢٧ ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الأول ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ ، ص ٢١ ، الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد الأول ، المجلد الأول ، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة ، بتاريخ أول أبريل ١٩٤٢ ، ص٣١ ، دور الانعقاد الثاني ، المجلد الأول ، ملحق لمضبطة الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢ ، ص٢٩ ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الأول ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ ، ص ٢٩ .

(٧٠) نفسه : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد الأول ، المجلد الأول، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ٢٩ و ٣٠ يناير ١٩٤٥ ، ص ٣٧، ٤٥ .

(٧١) الشمس : السنة (الخامسة) ، العدد (٢٥٥) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٤) ، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، ص٣ .

(٧٢) عرفه عبده علي : يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠ ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٤٢

(٧٣) أحمد محمد غنيم وآخر : مرجع سابق ، ص٥٢ .

(٧٤) دار الوثائق القومية : مصلحة الشركات ، محفظة رقم (١١٥) شركة وادي كوم أمبو ، ملف رقم ١٨٢ – ٣/٢١ جـ١ .

(٧٥) الشمس : السنة (العاشرة) ، العدد (٤٨٨) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٥) ، بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٤٤ ، ص٣ .

(٧٦) نفسه : السنة (الثامنة) ، العدد (٣٩٩) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٠)، بتاريخ ٢٢ يونيه ١٩٤٢ ، ص٣ .

(٧٧) أحمد محمد غنيم وآخر : مرجع سابق ، ص٥٢ .

(٧٨) الشمس : السنة (الثامنة) ، العدد (٣٨٧) ، ميكروفيلم رقم (١٢٩٠) ، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٢ ، ص٣ .

(٧٩) زكي فهمي : صفوة العصر تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥ ، ص٤٣٩.

(٨٠) الشمس : السنة (الرابعة) ، العدد (١٧٧) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٦) ، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٨١) نفسه : العدد (١٨٥) ، بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٨٢) دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة رقم (٢١٦) حزب الوفد .

(٨٣) الوقائع المصرية : السنة (٩٤) ، العدد (٢٠) ، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ، ص١ .

(٨٤) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الأول ، الجلسة الثالثة عشرة ، بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٢٤ ، ص١٠٣ ، ١١٤ ، دور الانعقاد الثالث ، الجلسة الأولي ، بتاريخ ١٠ يونيه ١٩٢٦ ، ص٦ ، دور الانعقاد الرابع ، المجلد الأول ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٢٦ ، ص١٥ ، دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، ص١٣ ، دور الانعقاد السادس ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٠ ، ص١٩ .

(٨٥) نفسه : الجلسة الثانية عشرة ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣٠ ، ص١١٥ .

(٨٦) الوقائع المصرية : السنة (٩٥) ، العدد (٢١) ، بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢٥ ، ص١ .

(٨٧) الشمس : السنة (الرابعة) ، العدد (١٨٥) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٦) ، بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٨٨) مجلة غرفة الإسكندرية : السنة (الأولي) ، الأعداد (الخامس والسادس والسابع) ، بتاريخ ديسمبر ١٩٣٦ ، ص٣ و يناير وفبراير ١٩٣٧ ، ص٣ .

(٨٩) الشمس : السنة (الرابعة) ، العدد (١٨٥) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٦) ، بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٩٠) نفسه : العدد (١٧٧) ، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٩١) نفسه : السنة (الخامسة) ، العدد (٢٢٠) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٦) ، بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٩٢) نفسه : السنة (الرابعة) ، العدد (١٧٧) ، ميكروفيلم رقم (١٢٨٦)، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٨ ، ص٣ .

(٩٣) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الخامسة والثلاثين ، بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٢٨ ، ص٥٢٠.

(٩٤) سيدي غازي : هي من البلاد الحديثة بمركز كفر الدوار بمديرية البحيرة . (انظر ، محمد رمزي ، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلي سنة ١٩٤٥ ، الجزء الثاني ، القسم الثاني ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص٣٢٦)

(٩٥) فوة : قاعدة مركز فوة بمديرية الغربية .(انظر ، نفسه ، ص١١٣-١١٥) وتتبع حالياً محافظة كفر الشيخ .

(٩٦) مطوبس : هي من القرى القديمة بمركز فوة بمديرية الغربية ، اسمها الأصلي نطوبس الرمان (انظر ، نفسه ، ص١١٥) وتتبع حالياً محافظة كفر الشيخ .

(٩٧) إدفينا : هي من القرى القديمة بمركز رشيد مديرية البحيرة ، اسمها الأصلي إتفينه . (انظر ، نفسه ، ص ٢٩٨) .

(٩٨) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة التاسعة والثلاثين ، بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٨ ، ص٥٥٥ .

(٩٩) نفسه : الجلسة الخامسة والثلاثين ، بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٢٨ ، ص٥٢٠ ،٥٢٢ .

(١٠٠) نفسه : دور الانعقاد الرابع ، الجلسة الستين ، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٢٧ ، ص١١١٤ .

(١٠١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد الثاني ، المجلد الأول ، الجلسة الثالثة والعشرين ، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٣٩ ، ص ٨٧٣ ، ٨٧٩ -٨٨٠ ، الجلسة الرابعة والعشرين ، بتاريخ ٨ فبراير ١٩٣٩ ، ص٩٠٢ .

(١٠٢) نفسه : المجلد الثاني ، الجلسة الأربعين ، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٣٩ ، ص١٣٣٣ ، ١٣٦٥ .

(١٠٣) نفسه : الجلسة السابعة والستين ، بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣٩ ، ص٢٤٠٠ .

(١٠٤) نفسه : دور الانعقاد الرابع ، المجلد الثاني ، الجلسة الخامسة والثلاثين ، بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٤١ ، ص٩٦٤ .

(١٠٥) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الثالث والعشرين ، الجلسة الثالثة والثلاثون ، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٤٨ ، ص٩٥٩ – ٩٦٠ .

(١٠٦) نفسه : الجلسة الأربعون ، بتاريخ ٢١ يونيه ١٩٤٨ ، ص ١٢١٧ – ١٢١٨ .

(١٠٧) نفسه : دور الانعقاد السابع والعشرون، الجلسة الرابعة ، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٤٨ ، ص٧٥ .

(١٠٨) نفسه : دور الانعقاد الخامس والعشرون ، الجلسة السابعة عشرة ، بتاريخ أول مايو ١٩٥٠ ، ص ٨٩٣ .

(١٠٩) نفسه : دور الانعقاد السادس ، الجلسة الحادية والعشرين ، بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٠ ، ص٢٣٢ .

(١١٠) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الأول ، ملحق الجلسة التاسعة ، بتاريخ ١٧ يناير ١٩٤٤ ، ص ٤٨٠ –٤٨١ .

(١١١) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الثاني والعشرين ، الجلسة السابعة والثلاثون ، بتاريخ ١٦ يونيه ١٩٤٧ ، ص١٠٨٣ .

(١١٢) نفسه : دور الانعقاد الأول ، الجلسة التاسعة والعشرين ، بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٢٤ ، ص ٢٩٦ .

(١١٣) نفسه : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الثامنة والعشرين ، بتاريخ٢ أبريل ١٩٢٨ ، ص٤١٦ .

(١١٤) نوالين : جُعل السفينة وأجرها ، والرسم الذي يؤدَّي إلي مصلحة البريد أجرة لنقل الطرود ونحوها . (انظر ، معجم اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٤ ، ص٦٤٠)

(١١٥) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد السادس ، الجلسة الثالثة والثلاثين ، بتاريخ ٤ يونيه ١٩٣٠ ، ص٣٦٦ .

(١١٦) نفسه : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الثامنة والعشرين ، بتاريخ ٢ أبريل ١٩٢٨ ، ص ٤١٧ .

(١١٧) نفسه : الجلسة الحادية والخمسين ، بتاريخ ١١ يونيه ١٩٢٨ ، ص٧٢٣ – ٧٢٤ .

(١١٨) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد الثاني ، المجلد الأول ، الجلسة الثامنة والأربعين ، بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٩ ، ص١٦١١ – ١٦١٢ .

(١١٩) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد السادس ، الجلسة الثالثة والثلاثين ، بتاريخ ٤ يونيه ١٩٣٠ ، ص٣٦٥ .

(١٢٠) نفسه : دور الانعقاد الرابع عشر ، الجلسة الثالثة والأربعين ، بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٣٩ ، ص٨١١ .

(١٢١) نفسه : دور الانعقاد التاسع عشر ، الجلسة الخامسة والسبعون ، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٤٤ ، ص١٤١٦ – ١٤١٧ .

(١٢٢) نفسه : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الحادية والثلاثين ، بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٢٨ ، ص٤٧٤ – ٤٧٥ .

(١٢٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الثالث ، ملحق الجلسة الحادية والسبعين ، بتاريخ ١٩ يونيه ١٩٤٠ ، ص ٢٥٩٨ – ٢٥٩٩ .

(١٢٤) نفسه : دور الانعقاد الثاني ، المجلد الأول ، الجلسة الحادية والأربعين ، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٩ ، ص١٣٩٠ .

(١٢٥) نفسه : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد الأول ، المجلد الثاني ، الجلسة السادسة والعشرون ، بتاريخ ٣ و ٤ و ٥ أغسطس ١٩٤٢ ، ص ١١٥٩ .

(١٢٦) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الحادي والعشرون ، الجلسة السادسة عشرة ، بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٤٦ ، ص ٣٢٠ .

(١٢٧) نفسه : دور الانعقاد العاشر ، الجلسة الحادية والعشرين ، بتاريخ ٩ مايو ١٩٣٤ ، ص ٣٠٤ .

(١٢٨) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد الأول ، المجلد الأول ، ملحق الجلسة الثانية عشرة ، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٤٥ ، ص٣١٦ .

(١٢٩) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الرابع والعشرين ، الجلسة الرابعة عشرة ، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٤٩ ، ص ٣٩٨ .

(١٣٠) ضريبة القطن : وضعت في ظروف استثنائية سنة ١٩٢٠ لمواجهة حالة الاضطراب الاقتصادي العالمي الذي حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولي . وكان يؤخذ علي القنطار ٢٥ قرشاً في الوقت الذي كان فيه ثمنه ٣٥ جنيهاً . (انظر ، مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الثاني ، الجلسة الثامنة والثمانون ، بتاريخ ٣٠ يونيه ١٩٢٧ ، ص١٦٩٦) .

(١٣١) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الخامسة والأربعين ، بتاريخ ٢١ مايو ١٩٢٨ ، ص٦٤٩ – ٦٥٤ .

(١٣٢) نفسه : دور الانعقاد الرابع ، الجلسة الرابعة والستين ، بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٧ ، ص ١٣٠٨ . الجمعيات التعاونية : تأسست في يونيه سنة ١٩١٧ أول جمعية من هذا النوع بسمالوط بالمنيا برئاسة محمد الشريف باشا ومعه ٣٢ عضواً يمتلكون جميعهم ٤٣٥١ فداناً و١٢ قيراطاً أي بمتوسط ١٣٢ فدان لكل منهم . وفي ١٥ ديسمبر ١٩١٩ أصدر مجلس الوزراء بياناً خاصاً بإنشاء جمعيات التعاون الزراعية دعا فيه مجالس المديريات إلي الاهتمام بها واعداً بذل النصح والمساعدة لهذا الغرض . وكان يطلق علي هذه الجمعيات في البداية "شركات التعاون الزراعية". ثم جاء إصدار قانون التعاون في سنة ١٩٢٧ ليغير الاسم إلي " جمعيات التعاون الزراعية " وكانت تلك خطوة كبيرة نحو الاعتراف باتفاقات المنتجين الزراعيين (الكارتل) وذلك بتأليف جمعيات تعاون مركزية . ومع هذه التيسيرات القانونية فلم تنتشر الجمعيات المركزية انتشاراً واسعاً ، فحتى نهاية الأربعينات لم يوجد في مصر أكثر من خمس جمعيات مجموع رأسمالها ٤١١٨ جنيهاً ، واحدة منها لمنتجي البطاطس ، وواحدة لمنتجي البصل ، وثلاثة لمنتجي الموالح ، وكان غرضها الأساسي التصدير . (انظر، عاصم أحمد الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢ ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥، ص٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩) .

(١٣٣) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد السادس ، الجلسة الثانية والعشرين ، بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٣٠ ، ص ٢٤٨ ، مضبطة

الجلسة الرابعة والثلاثين ، بتاريخ ٩ يونيه ١٩٣٠ ، ص ٣٩٢ – ٣٩٣ .

(١٣٤) نفسه : دور الانعقاد الثاني والعشرين ، الجلسة السابعة والعشرون ، بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤٧ ، ص٦٢٦

(١٣٥) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الثاني ، ملحق الجلسة الثالثة والعشرون ، بتاريخ أول أبريل ١٩٤٧ ، ص ١٤٣٦ .

(١٣٦) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد السادس والعشرين ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٥٠ ، ص١١٩ .

(١٣٧) نفسه : دور الانعقاد الثاني والعشرين ، الجلسة التاسعة والعشرون ، بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٤٧ ، ص ٦٧٧ – ٦٧٨ ، مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الثاني ، ملحق الجلسة الثالثة والعشرون ، بتاريخ أول أبريل ١٩٤٧ ، ص ١٤٣٥ – ١٤٣٦ .

(١٣٨) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الخامسة عشرة ، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٢٨ ، ص٢٧٥ .

(١٣٩) نفسه : دور الانعقاد العاشر ، الجلسة الثالثة والثلاثين ، بتاريخ ٢٧ يونيه ١٩٣٤ ، ص٥٦٩ – ٥٧٠ .

(١٤٠) نفسه : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة السابعة والثلاثين ، بتاريخ أول مايو ١٩٤٨ ، ص٥٣٠-٥٣١ .

(١٤١) نفسه : دور الانعقاد الرابع عشر ، الجلسة الثالثة والثلاثين ، بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٣٩ ، ص ٦٤٠ .

(١٤٢) نفسه : جلسة ١٣ يونيه ١٩٣٩ ، ملحق رقم (١٨٥) .

(١٤٣) نفسه : دور الانعقاد التاسع ، الجلسة التاسعة ، بتاريخ ٦ فبراير ١٩٣٣ ، ص٨٨ .

(١٤٤) نفسه : دور الانعقاد السادس عشر ، الجلسة الرابعة والثلاثون ، بتاريخ ٩ يونيه ١٩٤١ ، ص٤٢٥-٤٢٦ ، مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد الرابع ، المجلد الثاني ، ملحق الجلسة الثالثة والعشرين ، بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٤١ ، ص١٢٠٨ -١٢٠٩ ، المجلد الثالث ، ملحق الجلسة السادسة والستين ، بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٤١ ، ص ١٧٧٥ – ١٧٧٦ .

(١٤٥) نفسه : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الأول، الجلسة الثامنة ، بتاريخ ٣ و ٤ و ٥ يناير ١٩٤٤ ، ص٤٥٥ – ٤٥٦ .

(١٤٦) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الثاني والعشرين ، الجلسة الحادية والثلاثون ، بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٧ ، ص ٧٢٤ .

(١٤٧) نفسه : دور الانعقاد الأول ، الجلسة الثامنة والعشرين ، بتاريخ ٢٢ يونيه ١٩٢٤ ، ص ٢٨٢-٢٨٣ .

(١٤٨) كان في ذلك الوقت إلي جانب رئاسته لوزارته السادسة التي شكِّلت في الفترة ٢٦ مايو ١٩٤٢ – ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وزيراً للداخلية والخارجية .(انظر ، يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص٤٤٧ ، ٤٥٠)

(١٤٩) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد التاسع عشر ، الجلسة العشرون ، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٤ ، ص٤٣٤ .

(١٥٠) كان في ذلك الوقت رئيساً لوزارته الثانية التي شكّلت في الفترة ٢٥ أبريل ١٩٢٧- ١٦ مارس ١٩٢٨ .(انظر ، يونان رزق ، مرجع سابق ، ص٣٠٥)

(١٥١) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الرابع ، المجلد الأول ، الجلسة الثامنة والثلاثين ، بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٧ ، ص٦٤٢ – ٦٤٣ .

(١٥٢) نفسه : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة التاسعة ، بتاريخ ١٦ يناير ١٩٢٨ ، ص ١٢٥ – ١٢٦ .

(١٥٣) نفسه : دور الانعقاد السابع عشر ، الجلسة السادسة والأربعون ، بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٤٢ ، ص٧٥٢ .

(١٥٤) نفسه : دور الانعقاد الثالث والعشرون ، الجلسة الثالثة والثلاثين ، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٤٨ ، ص٩٥٩ –٩٦٠ .

(١٥٥) نفسه : دور الانعقاد الحادي والعشرين ، الجلسة الخامسة والعشرون ، بتاريخ ٢ أبريل ١٩٤٦ ، ص ٥٢٢ ، مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد الثاني ، المجلد الثاني ، ملحق الجلسة الثالثة والعشرون ، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٤٦ ، ص١٣٩٩–١٤٠٠ .

(١٥٦) نفسه : دور الانعقاد الرابع ، المجلد الثاني ، ملحق الجلسة الثالثة والعشرون ، بتاريخ ٦ أبريل ١٩٤٨ ، ص ١٦١٦ – ١٦١٧ .

(١٥٧) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الثاني والعشرون ، الجلسة الخامسة والعشرون ، بتاريخ أول أبريل ١٩٤٧ ، ص٥٦٨ .

(١٥٨) نفسه : الجلسة الحادية والثلاثون ، بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٧ ، ص ٧٢٤ ، مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية التاسعة ، دور

الانعقاد الثالث ، المجلد الثاني ، الجلسة الخامسة والعشرون ، بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤٧ ، ص ١٦٠٧ .

(١٥٩) مضابط مجلس شيوخ : دور الانعقاد الثاني والعشرين ، الجلسة الحادية والثلاثون ، بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٧ ، ص٧٢٥ .

(١٦٠) نفسه : دور الانعقاد الثالث والعشرون ، الجلسة العشرون ، بتاريخ ١٦ مارس ١٩٤٨ ، ص٦٢٤ – ٦٢٥ .

(١٦١) نفسه : دور الانعقاد السادس والعشرون ، المجلد الأول ، الجلسة الثالثة ، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٥٠ ، ص١٢٠ .

(١٦٢) نفسه : المجلد الثاني ، الجلسة الرابعة والعشرون ، بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٥١ ، ص ١٧٦٥ .

(١٦٣) نفسه : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة السادسة والعشرون ، بتاريخ ١٩ مارس ١٩٢٨ ، ص٣٩٧ .

(١٦٤) نفسه : الجلسة الأربعون ، بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٨ ، ص ٥٧٨ .

(١٦٥) نفسه : الجلسة الحادية والأربعون ، بتاريخ ٩ مايو ١٩٢٨ ، ص ٥٩٦ .

(١٦٦) نفسه : دور الانعقاد الرابع ، المجلد الثاني ، الجلسة الثامنة والخمسون بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٢٧ ، ص ١٠٥٢ ، ١٠٥٥ .

(١٦٧) نفسه : دور الانعقاد العاشر ، الجلسة السادسة والعشرين ، بتاريخ ٤ يونيه ١٩٣٤ ، ص ٤٠٩ .

(١٦٨) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الثالث ، ملحق الجلسة السابعة والأربعون ، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٤٤ ، ص ٢٠١١ -٢٠١٢ .

(١٦٩) نفسه : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد الأول ، المجلد الأول، ملحق الجلسة الثانية عشرة ، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٤٥ ، ص ٣١٥ .

(١٧٠) كانت تسمي حتى سنة ١٩٤٠ بالجامعة المصرية ، وضُمت إليها مدرسة دار العلوم باسم كلية دار العلوم . (انظر ، أميل فهمي ، التعليم الحديث دراسة وثائقية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧ ، ص١٩٧) .

(١٧١) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد السادس والعشرين ، المجلد الأول ، الجلسة الخامسة ، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ ، ص٢٥٢.

(١٧٢) نفسه : الجلسة السادسة ، بتاريخ ٨ يناير ١٩٥١ ، ص ٣٩١ .

(١٧٣) نفسه : دور الانعقاد الرابع ، المجلد الأول ، الجلسة السابعة والعشرين ، بتاريخ ٢١ مارس ١٩٢٧ ، ص ٤٣٩ ، الجلسة التاسعة والثلاثين ، بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٧ ، ص ٦٥٠ .

(١٧٤) نفسه : الجلسة الرابعة والثلاثين ، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٢٧ ، ص ٥٧٩ .

(١٧٥) نفسه : الجلسة التاسعة والثلاثون ، بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٧ ، ص ٦٥٠ – ٦٥١ .

(١٧٦) نفسه : دور الانعقاد الخامس ، الجلسة الثالثة عشرة ، بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٢٨ ، ص٢٣٤ .

(١٧٧) نفسه : دور الانعقاد العاشر ، الجلسة السادسة عشرة ، بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٣٤ ، ص٢١٨ .

(١٧٨) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد الثاني ، المجلد الأول ، ملحق الجلسة الثانية والعشرون ، بتاريخ ٦ فبراير ١٩٣٩ ، ص ٨٢٦-٨٢٧ .

(١٧٩) نفسه : دور الانعقاد الثالث ، المجلد الثالث ، ملحق الجلسة الرابعة والستين ، بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٤٠ ، ص ٢٢٩٣ – ٢٢٩٤ .

(١٨٠) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الرابع والعشرون ، الجلسة الثالثة عشرة ، بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٤٩ ، ص ٣٤١ .

(١٨١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد الثالث ، المجلد الأول ، الجلسة الثالثة والأربعين ، بتاريخ ١٩ يونيه ١٩٤٤ ، ص ١٧٩٣ – ١٧٩٥ .

(١٨٢) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد السادس والعشرون ، الجلسة الثامنة ، بتاريخ ٨ يناير ١٩٥١ ، ص ٣٨٦ .

(١٨٣) نفسه : دور الانعقاد الرابع ، ملحق الجلسة التاسعة والعشرين ، بتاريخ ١١ أبريل ١٩٢٧ ، ص ٤٩٥ .

(١٨٤) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد الأول ، المجلد الثاني ، ملحق الجلسة السابعة والعشرون ، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٤٢ ، ص ١٢٨٠ – ١٢٨١.

(١٨٥) نفسه : ملحق الجلسة الثلاثون ، بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ، ص ١٤٥١ – ١٤٥٢ .

(١٨٦) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد التاسع عشر ، الجلسة السادسة والعشرون ، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٤٤ ، ص ٥٣٥ .

(١٨٧) نفسه : دور الانعقاد الثالث والعشرين ، بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٤٨، ص ١٢٧٨ – ١٢٧٩ .

(١٨٨) نفسه : دور الانعقاد العشرين ، الجلسة الثانية عشرة ، بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٥ ، ص ٢٠٩ – ٢١٠ .

(١٨٩) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد الرابع ، المجلد الثالث ، ملحق الجلسة السادسة والعشرون ، بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٤٨ ، ص ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ .

(١٩٠) نفسه : دور الانعقاد الثالث ، المجلد الثاني ، ملحق الجلسة الخامسة والعشرين ، بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤٧ ، ص ١٦٠٧ .

(١٩١) Clenne E.Perry .,The History of Egypt , London , Green Wood press , 2004, p.85.

(١٩٢) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الخامس والعشرون ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٧ ، ص ٣٧ – ٤١ .

(١٩٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد الرابع ، المجلد الثالث ، ملحق الجلسة السابعة والعشرون ، بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٨ ، ص ٢٩٦ – ٢٩٧ .

(١٩٤) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الرابع والعشرون ، الجلسة الثالثة والعشرون ، بتاريخ ٢١ مارس ١٩٤٩ ، ص ٧٦٦ – ٧٦٧ .

(١٩٥) نفسه : دور الانعقاد الثالث والعشرون ، الجلسة التاسعة والثلاثون، بتاريخ ١٤ يونيه ١٩٤٨ ، ص ١١٦٨ .

(١٩٦) نفسه : دور الانعقاد السادس والعشرون ، الجلسة الخامسة ، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ ، ص ٢٥٣ .